جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي– الطور الثاني–
في الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم مالية ومحاسبية، تخصص محاسبة و تدقيق
بعنوان:

دور المراجعة الداخلية في تحسين المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

" دراسة حالة مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري ولاية ورقلة"
خلال سنة 2022

من إعداد الطالبة:
ملاك سنوسي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .2022/06/21.....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ /.عمر الفاروق زرقون.....(جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
أ.د / محمد زرقون.....(أستاذ بجامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
د / مسعود كسكس .....(أستاذ بجامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا مساعدا
د /عبد اللطيف طيبي.....(جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي– الطور الثاني–
في الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم مالية ومحاسبية، تخصص محاسبة و تدقيق
بعنوان:

دور المراجعة الداخلية في تحسين المعلومات المحاسبية في المؤسسة الإقتصادية

" دراسة حالة مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري ولاية ورقلة"
خلال سنة 2022

من إعداد الطالبة:
ملاك سنوسي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ /.....(جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
أ.د / محمد زرقون.....(أستاذ بجامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
د / مسعود كسكس .....(أستاذ بجامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا مساعدا
د /.....(جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

الإهــداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب الاخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله

.إلى من بلغ الرسالة وأدى الامانة ونصح الامة إلى نبي الرحمة ونور العالمين صلى الله عليه وسلم .

.إلى من جاءت في حقهما الآيتين :بسم الله الرحمن الرحيم " :وقضى ربك الا تعبدوا الا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كالهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قوال كريما " .

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء دون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أبي الغالي

.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والتفاني إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى ما في الوجود أمي الحبيبة.

إلى من عليهم اعتمد وبوجودهم اكتسب قوة ومحبة إلى اختي وسام واخواني عماد الدين ونسيم والكتكوت خليل

الى روح جدي الطاهرة "عبد القادر خديم"و جدتي "مسعودة عيساني"

الى جدتي حفظها الله ورعاها "خديجة مساعدي "وكل خالاتي واخوالي وازواجهم واولادهم

الى العم الكبير وزوجته واولاده وعائلة سنوسي

إلى كل من صديقاتي نوال ،حنان ،صورية.

شكـــر وعرفان

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل

وبعد ذلك، أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل الدكتور محمد زرقون و مسعود كسكس على قبوله الإشراف على هذا العمل الذي لم يبخل علينا بإرشاداته،ونصائحه ودعمه لإنجاز هذا العمل المتواضع

كما أشكر كل إطارات وأعوان مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاريOPGI ورقلة على حفاوة استقبال وحسن المعاملة ، لا يفوتني ان أتقديم فائق الشكر والامتنان للمؤطر هشام براهيمي و كبدي تقي الدين وبومادة فاطمة اللذين قدموا لي معلومات قيمة جدا ومفيدة في دراسة الحالة .

كما أتوجه بالشكر إلى كل من رافق دربي في العلم وإلى كل من ساعدني ونصحني وشجعني على إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دورالمراجعة الداخلية في تحسين المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال الدور الذي يلعبه المراجع الداخلي وطريقة فحصه للمعلومات المحاسبية، وهذا ما تم طرحه من خلال اجراء دراسات تطبيقية في الديوان والتسيير العقاري بورقلة ,اعتمدنا في الدراسة شطرين الدراسة النظرية للمؤسسة من خلال اطارها والدراسة التطبيقية على الملاحظات والمقابلات التي تخص عملية المراجعة بها.

وقد خلصت الدراسة إلى أن للمراجعة الداخلية دور هام في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال التقارير التي تقدمها وأهم التحاليل التي تعكس الصورة المحاسبية و المالية للمؤسسة، والثقة التي يضعها فيها ملاك الكيانات من أجل التأكد من سلامة هذه الأخيرة، .

الكلمات المفتاحية: المراجعة داخلية، مدقق داخلي، معلومة محاسبية.

Abstract

Cette étude vise à montrer le role de l'audit interne dans l'amélioration de l'information comptable en l'institution économique ,à travers le role joué par l'auditteur interne et la méthode d'examen pour l'information comptable .et c'est ce qui a été proposé à travers la réalisation d'études appliquées dans le bureau et la gestion immobilié à ouargla. L'étude a conclu que l'audit interne a role important dans l'amélioration de la qualité de l'information comptabilité à travers les rapport qu'elle fournit et les analyses les plus immportantes qui reflètent l'image comptable et la situation financière de l'institution et la confiance que lui accordent les propriétaires des entités afin d'assuer la sécurité de ces durer .

Keywords: audit, auditeur interne, état comptable..

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
شكر وعرفان	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال والرموز	VII
قائمة الملاحق	VII
مقدمة	أ
الفصل الاول: الجوانب النظرية والتطبيقية	
مقدمة الفصل الأول	5
المبحث الأول: الاطار النظري للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين المعلومات المحاسبية	6
المطلب الأول: ماهية المراجعة الداخلية	6
المطلب الثاني: جودة المعلومات المحاسبية	17
المطلب الثالث:مساهمة المراجعة في تحسين المعلومات المحاسبية	21
المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول الموضوع	25
المطلب الأول: قراءة في بعض الدراسات السابقة	25
المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.	29
خلاصة الفصل الأول	31
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية والنظرية	
مقدمة الفصل الثاني	34
المبحث الأول: عام للمؤسسة محل الدراسة "ديوان الترقية والتسيير العقاريOPGI "	35
المطلب الاول: تعريف بالمؤسسة محل الدراسة و هيكله التنظيمي	35
المطلب الثاني :أهداف والتزامات ديوان الترقية و التسيير العقاري لورقلة OPGI .	39
المبحث الثاني: تقييم المراجعة الداخلية ومامدى دورها في تحسين المعلومات المحاسبية	40
لمطلب الأول: أدوات ووسائل الرقابة الداخلية المطبقة في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGJ)	40

المطلب الثاني: دور المراجعة الداخلية في تحسين المعلومات المحاسبية	42
المطلب الثالث : اعداد تقرير المراجع الداخلي في مؤسسة اليوان والتسيير العقاري OPJI ورقلة	46
خلاصة الفصل الثاني	47
الخاتمة	56
قائمة المراجع	61
الملاحق	64
الفهرس	81

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول التطور التاريخي للمراجع	08
02	جدول العوامل المؤثرة في تحسين المعلومات المحاسبية	23
03	جدول نموذج لتقييم المخاطر في مؤسسة الديوان	49
04	جدول نموذج المخطط السنوي للديوان	50
05	جدول الميزانية المختصرة	54
06	جدول النتيجة الصافية ورقم الأعمال	54

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أعمال المراجعة الداخلية	09
02	الهيكل التنظيمي لديوان التسيير العقاري لولاية ورقلة	36

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار/الرمز	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
AAA	جمعية المحاسبة الأمريكية	Association américaine de comptabilité
AICPA	مجلس معايير المحاسبة الأمريكية	American Institute of Certified Public Accountant
OPGI	ديوان الترقية و التسيير العقاري	Office de Promotion et de Gestion Immobiliére
SEC	البورصة الأمريكية	American stock Exchange

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الملحق	الصفحة
الملحق 01	برنامج البسيط	64
لملحق 02	المرسوم التنفيذي لعملية المراجعة الداخلية	65

مقدمة

مقدمة:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية من أهم الأنظمة في أي مؤسسة اقتصادية، حيث انه يعد عنصرا هاما في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة وهذا للحفاظ على استمرارها ونموها تحت ظل المنافسة الشديدة التي تواجهها،ويلعب نظام المعلومات المحاسبية دور هام بشان تشغيل البيانات المتعلقة بالعمليات المحاسبية، وتوفير المعلومات اللازمة، ودلك لضمان وصول معلومات موثوقة وصحيحة ودقيقة بالشكل الملائم والوقت المناسب لتعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وكذا استخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

ونظرا لكبر حجم المؤسسات ووظائفها نتجت الحاجة إلى المراجعة الداخلية، وهدا لظهور صعوبة في الرقابة على المؤسسات، فالتأكد من صحة ودقة المعلومات المحاسبية كان لابد من فرض أدوات رقابية على نظام المعلومات، وهدا ما تقوم به المراجعة الداخلية حيث إنها تمثل ضمان اكبر حول مصداقية مخرجات نظام المعلومات المحاسبية وتحقيق فعالية هدا النظام داخل المؤسسة الاقتصادية لتحقيق الأهداف المسطرة بأقل تكاليف.

لدلك نجد أن وظيفة المراجعة الداخلية قد تطورت كثيرا وتغيرت النظرة القديمة لها من مجرد ما أظهرت للأخطاء والانحرافات إلى أنها أداة فعالة في خدمة الإدارة حيث تستطيع وظيفة المراجعة الداخلية أن تساهم في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية، وتعزيز سيطرة الإدارة على الشركة أو تدعيم ما يسمى بحوكمة الشركة، وكذلك المساهمة في تقييم وإدارة المخاطر والحماية منها وتقديم المشورة في ماهية السبل الأنجع لإدارتها، وكذلك قياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتقييم الأداء والفعالية.

ومن هنا جاءت هده الدراسة لتبحث على أهمية تواجد مراجعة داخلية في المؤسسة، والتي من شانها توفير المساعدة في تحقيق أقصى درجات الكفاءة في إدارة المشروعات الاقتصادية، مما يعزز فرض هده المشروعات في الاستغلال الأمثل للموارد والوصول إلى الجودة الشاملة وبالتالي الصمود في وجه المنافسة العالمية.

ومن مجمل ما سبق يمكن طرح الإشكال على النحو الأتي:

إلى أي مدى يمكن للمراجعة الداخلية تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية ؟

وبغرض الإحاطة بجوانب الموضوع ومعالجة هده الإشكالية تم وضع الأسئلة الفرعية الآتية:

الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما هو الهدف من المراجعة الداخلية و ما أهميتها في المؤسسة؟
- ✓ العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية؟
- ✓ ما مدى مساهمة فعالية المراجعة الداخلية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية؟

الفرضيات:

- ✓ الغاية من المراجعة الداخلية الحفاظ على سيرورة المؤسسة أما أهميتها تكمن في سير الوظيفة.
- ✓ يعتبر كل من النظام الداخلي للمؤسسة و المحيط الخارجي من بين العوامل المؤثرة على جودة المعلومة المحاسبية
- ✓ الهدف من المراجعة الداخلية سلامة المعلومات المحاسبية و المحافظة على استمرارية المؤسسة

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونها تركز على موضوع مهم ألا وهو مدى دور المراجعة الداخلية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، حيث أن قيام نظام المعلومات المحاسبي بضمان الثقة والدقة في المعلومات المحاسبية وما ينجر عنه من مراقبة لمختلف الأنظمة الوظيفية في المؤسسة، باعتبارها المصدر الرئيسي لتدفقات البيانات والتي تعتبر مدخل لنظام المعلومات المحاسبي، يستلزم التعمق في دراسة النظام والإجراءات التي تتحكم في تسيير و تنقل البيانات والمعلومات فيما بينها، وهذا اعتمادا على أدوات الرقابة والمراجعة الداخلية.

أهداف البحث:

من الأهداف التي تسعى إليها هده الدراسة:

1 الوصول إلى مدى أهمية دور المراجعة الداخلية في العمليات الرقابية غلى المعلومات المحاسبية.

2 التعرف على العلاقة بين جودة المعلومة بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

3 التعرف على الجوانب الهامة لآلية المراجعة الداخلية ومدى الاستفادة منها في تحديد جودة المعلومات المحاسبية.

4 التعرف على اثر وظيفة المراجعة الداخلية في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة.

أسباب اختيار الموضوع:

1 علاقة الموضوع بالتخصص.

2 الرغبة في التوسع في الجانب النظري والتطبيقي.

3 تقديم كل ما يخص مفاهيم المراجعة الداخلية وتحديد معوقات استخدامها وتوصيات علمية.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وللإجابة عن التساؤلات واثبات الفرضيات اعتمدنا في الجانب النظري على "المنهج الوصفي" وذلك من خلال التطرق للمفاهيم الأساسية والنظرية في الموضوع، واستخلاص أهم ما جاءت به الدراسات السابقة، أما الجانب التطبيقي اعتمدنا على دراسة حالة بمؤسسة الديوان التسيير العقاري بولاية ورقلة.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** اقتصرت هذه الدراسة في مؤسسة الديوان والتسيير العقاري بولاية ورقلة
- **الحدود الزمنية:** أجريت هذه الدراسة خلال الفترة ما بين 01 مارس إلى 20 مارس 2022 ..

هيكل الدراسة:

ولقد خططت هذه الدراسة بحيث تقع في فصلين على النحو التالي:

- **الفصل الأول** :تطرقنا فيه إلى الأدبيات النظرية والتطبيقية، الذي بدوره قسم إلى مبحثين، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية وإسهاماتها في تحسين المعلومات المحاسبية، أما في المبحث الثاني فتناولنا فيه عرض بشكل عام للدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع وإجراء المقارنات بينها وبين الدراسة الحالية.
- **الفصل الثاني** :نتطرق فيه إلى الدراسة الميدانية والذي انقسم بدوره إلى مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول تقديم عام حول المؤسسة محل الدراسة، اما المبحث الثاني جاءت فيه تقييم للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين المعلومات المحاسبية

الفصل الأول

الجوانب النظرية والتطبيقية

مقدمة الفصل الأول :

لقد ازدادت أهمية المراجعة الداخلية في وقتنا الحالي وشهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا من قبل المنشات في مختلف الدول، وأصبحت المراجعة الداخلية عبارة عن نشاط تقييمي لكافة الأنشطة والعمليات في المنشاة، ويهدف إلى تطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية.

كما يعتبر نظام الرقابة الداخلية احد أهم الإجراءات التي تتخذها المنشاة في مواجهة المخاطر والحد منها، حيث أن وضع نظام رقابة داخلية ، يمتاز بالكفاءة والفعالية ويتم تطبيقه من قبل الأفراد والإدارة يشكل حماية للمنشاة من المخاطر التي تواجهها كما يقلل من احتمالية التعرض للمخاطر إلى ادني حد ممكن ومما لا شك فيه أن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المستعمل في المنشاة يعتبر حجر الأساس الذي ينطلق منه المراجع وهو نقطة الارتكاز للمراجع عند إعداده لبرنامج المراجعة وتحديد سبب الاختيارات والعينات، فكلما كان نظام الرقابة قويا وفعالا ومتماسكا كلما زاد اعتماد المراجع على أسلوب العينة في الحصول على الأدلة والقرائن للإثبات، وكلما كان ضعيفا كلما لجا المراجع إلى زيادة وتوسيع حجم العينة الممثلة.

والمراجعة الداخلية لا تمس فقط الجانب المالي والمحاسبي كما يظنه البعض، وإنما يتسع نطاق تطبيقها والأهداف المرجوة منها باتساع الأنشطة الموجودة في المؤسسة، ما يسمح بالتحكم أكثر بها، وهذا من اجل تحقيق اكبر ربح وفائدة للمؤسسة.

ولدراسة أعمق وأكثر تفصيل، سنقوم في هذا الفصل بالتعرف على المراجعة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبية في المبحثين التاليين :

- **المبحث الأول**: الإطار النظري حول المراجعة الداخلية ودورها في تحسين المعلومات المحاسبية.
- **المبحث الثاني**: الدراسات السابقة حول الموضوع. .

المبحث الأول: الاطار النظري للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين المعلومات المحاسبية

تعتبر المراجعة بمثابة العين الساهرة على مصالح المؤسسة العامة إذ أصبح وجودها لا غنى عنه، فهي وسيلة للوصول إلى خدمة أطراف عديدة، كما تهتم بالبحث عن الضمانات من حيث نوعية المعلومات وتتخذ كأساس لاتخاذ القرارات المختلفة.

ولقد كان لظهور الثروة الصناعية اثر كبير على الأنشطة الاقتصادية من حيث تنظيمها وعملها، بحيث يظهر هذا من خلال انفصال الملكية عن التسيير على خلاف ما كان سابقا، وبالتالي لم يعد للمالك آي دخل في المؤسسة من ناحية تسييرها ومراقبتها، بحيث جعله لا يتطلع بشكل مباشر وكافي على واقع المؤسسة الحقيقي وكذا وجهة رأس ماله المساهم به في المؤسسة، ومنه أصبح من الضروري وجود طرف ثالث أخر محايد كواسطة بينه وبين المؤسسة يطلع من خلالها المتعاملين على حالة المؤسسة وفي نفس الوقت يقدم النصح للإدارة من اجل تصحيح الأخطاء والتلاعبات التي قد تحدث وهذا عن طريق المراجعة التي يقوم بها في المؤسسة المعنية بالاعتماد على وسائل إجراءات خاصة.

المطلب الأول: ماهية المراجعة الداخلية

الفرع الاول:

أولا: تعريف المراجعة الداخلية

المراجعة بمعناها اللفظي AUDIT وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية AUDIRE ومعناها يستمع لان الحسابات كانت تتلى على المراجع.[1]

1/ عرف BONNAULT ET GERMOND المراجعة على أنها: "اختيار تقني صارم وبناء بأسلوب، من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف، وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في الصورة الصادقة على الموجودات وفي الوضعية المالية ونتائج المؤسسة".

2/ كذلك عرفت المراجعة على أنها: "هي عملية تجميع وتقييم أدلة الإثبات حول المعلومات من اجل تحديد درجة ارتباط وامتثال المعلومات للمعايير والأسس المتبعة والإبلاغ عن نتيجة العملية من خلال رأي مهني محايد، ويجب ان يقوم بالمراجعة شخص كفؤ ومؤهل ومحايد".

[11] فاتح غلاب ,تطور **دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجميد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة**, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2011/2010ض47.

3/ وكذالك المراجعة هي "فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات "

4/ كما عرفتها مجلس معايير المحاسبة الأمريكية AICPA كما يلي:"المراجعة هي عملية نظامية ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والإحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة.

من خلال التعريف الأخير يتضح لنا بان عملية المراجعة هي:

-عبارة عن إجراءات منظمة،تعني الخطوات والإجراءات التي يقوم بها المراجع.

-الحصول وتقييم الأدلة، يعني فحص الإقرارات وتقييم النتائج بدون تحيز ضد أو مع الجهة التي يقوم بمراجعتها والتي حضرت هذه الإقرارات.

-الإقرارات والأحداث الاقتصادية، وهذه تمثل ما تقدمه إدارة الشركات أو الأشخاص وهذه الإقرارات هي موضوع المراجعة.

-درجة العلاقة،وتشير الى العلاقة التي يمكن منها معرفة الإقرارات وعلاقتها مع مقياس معين، وعلى سبيل المثال ان البيانات المالية باعتدال المركز المالي.

-مقياس معين، وهي الجهة التي بإمكان المدقق قياس إقرارات الإدارة بواسطتها، هذا المقياس ربما مصدره الدولة او الجمعيات المهنية ذات الاختصاص أو الموازنات الرأسمالية وفي هذه الحالة كان المقياس هو المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

-إيصال النتائج، ويكون دلك بواسطة تقرير مكتوب، يبين درجة الملائمة بين الإقرارات، وهذا التقرير يبين إما جيدة أو غير جيدة، أي لا تتطابق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

-المستفيدون، وهم أشخاص أو مؤسسات يتخذون قرارهم بناءا على تقرير المراجع ومنهم على سبيل المثال المساهمون والإدارة والدائنون والدوائر الحكومية ذات العلاقة، وعلى سبيل المثال دائرة ضريبة الدخل او البنك المركزي وكذلك الرأي العام.[1]

بعدما تطرقنا للتعاريف نلخص تطور المراجعة الداخلية عبر التاريخ في الجدول الأتي:

[1] طواهر محمد التهامي, صديقي مسعود , **المراجعة وتدقيق الحسابات, الساحة المركزية بن عكنون** ,الجزائر2003ص9.

الجدول:(01)للتطور التاريخي للمراجعة.

المدة	الامر بالمراجعة	المراجع	اهداف المراجعة
من2000قبل المسيح الى 1700ميلادي.	الملك،الإمبراطور،الكنيسة ،الحكومة.	رجل الدين،كاتب.	معاقبة السارق على اختلاس الأموال، حماية الأموال.
من1700ميلادي الى 1850م	الحكومة،المحاكم التجارية و المساهمين.	المحاسب.	منع الغش،ومعاقبة فاعليه،حماية الأصول.
من 1850الى 1900م	الحكومة والمساهمين.	شخص مهني في المحاسبة او قانوني.	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية
من 1900الى 1940م	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة.	تجنب الغش والأخطاء،الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية.
من 1940 الى 1970م	الحكومة،البنوك والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة.	الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية.
من 1970الى 1990م	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين .	شخص مهني في المحاسبة والمراجعة والاستشارة	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة
ابتداء من 1990م	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي .

المصدر:محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي،ص 7،8[1]

[1] نفس المرجع السابق ص7-8

وتتلخص أعمال المراجعة الداخلية في الشكل الآتي:

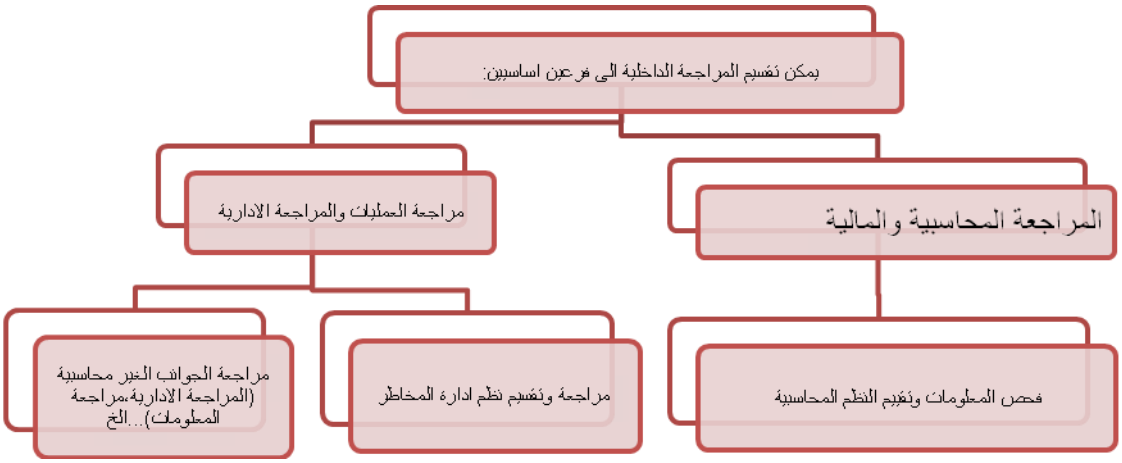

[1]

الفرع الثاني: مبادئ المراجعة الداخلية

هناك مجموعة من المبادئ و ترتكز بالأخص على عمل المراجع:

المبدأ الأول : النزاهة

- يجب على المراجعين الداخليين أثناء عملهم التحلي بأمانة وحذر ومسؤولية.
- يجب على المراجعين الداخليين أن لا يشتركوا في أنشطة غير قانونية آو غير معروفة آو مغايرة لمهنة المراجعة الداخلية او المنظمة التي يعملون بها.
- يجب على المراجعين الداخليين أن يحترموا ويساهموا في تحقيق الأهداف الشرعية والأخلاقية للمنظمة التي يعلمون بها

المبدأ الثاني:الموضوعية

- يجب على المراجعين الداخليين الإفصاح عن كل الحقائق المادية التي عرفوها أثناء قيامهم بواجباتهم والتي لم يفصحوا عنها تؤدي إلى تشويه تقاريرهم عن الأنشطة التي يدققونها.

[1] نواف محمد عباس الرماحي , **مراجعة المعاملات المالية**, دار النشر والتوزيع عمان 2009, ص49

المبدأ الثالث:السرية

- يجب على المراجعين الداخلين ان يكونوا عقلاء بشان استخدام وحماية المعلومات المكتسبة أثناء القيام بواجباتهم.
- يجب على المراجعين الداخليين أن لا يستخدموا المعلومات لأي مكسب آو آي أسلوب لا يتفق مع القانون آو يضر بالأهداف الشرعية والأخلاقية للمنظمة التي يعملون فيها.

المبدأ الرابع:الكفاءة المهنية

- يجب على المراجعين الداخليين أن يؤدوا فقط الخدمات بالمعرفة والمهارة الضرورية والخبرة.
- يجب على المراجعين الداخليين أن يؤدوا خدمات المراجعة الداخلية طبقا لمعايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.

يجب على المراجعين الداخليين ان يحسنوا باستمرار كفاءاتهم وفعالية وجودة خدماتهم.[1]

أهمية المراجعة الداخلية

تكمن أهمية المراجعة الداخلية في كونها رقابة فعالة تساعد إدارة المؤسسة وملاكها في رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء، والمحتفظة على ممتلكات وأصول المؤسسة إضافة إلى أنها تعتبر عين وأذن المراجع الخارجي، واهم آليات التحكم المؤسساتي لذلك فقد ظهرت وتطورت اهميتها نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل:

- كبر حجم المنشات وتعدد عملياتها.
- اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى الإدارة الفرعية بالمؤسسة.
- حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية وصيانة أموال المؤسسة من الغش و السرقة و الأخطاء.
- حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي و الرقابة الحكومية.
- تطور إجراءات المراجعة من تفصيلية كاملة إلى اختباريه تعتمد على أسلوب العينة.

أهداف المراجعة الداخلية

- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش، يوضح ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.

[1] نفس المرجع السابق, دار النشر والتوزيع عمان 2009, ص50

- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم.
- مساعدة الإدارات المالية للمؤسسات في تحديد الوعاء الضريبي، ومن ثم مبلغ الضريبة الواجب دفعها.
- رفع مستوى الكفاءة والفعالية في المؤسسات تحت المراجعة.
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة.

أنواع المراجعة الداخلية[1]

للمراجعة الداخلية أنواع عديدة وتتعدد أنواعها وفق ما يلي:

تختلف زوايا المراجعة من كاتب لأخر وحسب المعايير المعتمد عليها في التصنيف سنوجز فيما يلي الزوايا والتصنيفات الشائعة في المراجعة:

- من زاوية الإلزام القانوني.
- من زاوية او نطاق المراجعة.
- من زاوية توقيت المراجعة.
- من زاوية الفحص او حجم الاختيارات.
- من زاوية الجهة التي تقوم بالمراجعة.

1/ من زاوية الإلزام القانوني

ينظر المشرع الجزائري من خلال القانون التجاري إلى إلزامية المراجعة لبعض المؤسسات كشركة المساهمة، وعدم إلزامية المراجعة إلى غيرها من مؤسسات كالشركة ذات المسؤولية المحدودة أو شركة التضامن. لذلك سوف نميز بين نوعين من المراجعة في هذا السند.

أ- **المراجعة الإلزامية:** وتعرف بمراجعة الأداء أو التنفيذ أو الالتزام بأداء سياسة معينة، كما تهدف مراجعة الالتزام أو الأداء بمراجعة إلزام الجودة بمعايير المقررة ومثال عن ذلك السياسات والإجراءات الإدارية الرسمية.

ب- **المراجعة الاختيارية:** وهي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني وبطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس الإدارة، ففي الشركات ذات المسؤولية المحدودة وذات الشخص الوحيد يسعى أصحابها إلى طلب الاستعانة بخدمات المراجع الداخلي بغية الاطمئنان عن صحة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام

[1] حازم هاشم الالوسي, الطريق الى علم المراجعة والتدقيق, دار النهضة العربية , ليبيا2003ص 109

المعلومات الحاسبية وعن نتائج الأعمال والمركز المالي، إذ إن هذه المعلومات تتخذ كاساس لتحديد حقوق الشركاء وخاصة في حالات الانفصال أو انضمام شريك.

2/ من زاوية مجال أو نطاق المراجعة

أ- **المراجعة الكاملة** : في هذه المراجعة يكون نطاق العمل غير محدد، ولا تضع الإدارة أو الجهة التي تعين المراجع اية قيود على نطاق الفحص والعمل الذي يقوم به. فمثلا المراجع الخارجي يتعين عليه في نهاية الأمر إبداء الرأي الفني عن مدى سلامة القوائم المالية الختامية ككل بغض النظر عن نطاق الفحص والمفردات التي شملتها اختباراته، حيث ان مسؤوليته تغطي جميع تلك المفردات حتى تلك التي لم تخضع للفحص.

ب- **المراجعة الجزئية**:هي التي يقتصر فيها عمل المراجع على بعض العمليات المعينة، آو هي ذلك النوع من المراجعة التي توضع فيها بعض القيود على نطاق فحص المراجع بأي صورة من الصور، ولا يكون المراجع مسئولا في هذا النوع عن أي إضرار تنشا آو يتم اكتشافها بالرجوع إلى دفاتر وحسابات آو مستندات معينة تكون الحدود المفروضة على المراجعة قد منعته من فحصها[1].

3/ من زاوية توقيت المراجعة

أ- **المراجعة النهائية**:ويتم عمل هذا النوع من المراجعة في نهاية الفترة أي بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، ويناسب هذا النوع من المراجعة المنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ب- **المراجعة المستمرة**:فهي التي تتم فيها عملية الفحص أثناء السنة وذلك سواء كانت تلك العملية تتم بطريقة منتظمة او غير منتظمة خلال الفترة المحاسبية.

يعمل هذا الأسلوب في المراجعة على انتشار العمل في مكتب المراجع على مدار السنة أي أن العمل سيوزع على المساعدين اقل تدريبا وكفاءة.

4/من زاوية مدى الفحص أو حجم الاختيارات

أ- **المراجعة الشاملة**:تعتبر المراجعة الشاملة نوعا تفصيليا، إذ يقوم المراجع في البداية بفحص جميع القيود والسجلات والمستندات والبيانات المحاسبية، والواقع أن هذا النوع قد يكون شاملا بالنسبة إلى نمط معين

[1] حازم هاشم الالوسي, نفس المرجع السابق ص 119

وقد يكون شاملا بالنسبة إلى جميع عمليات المؤسسة على حسب ما يقضيه العقد المبرم مابين المراجع وأصحاب المؤسسة الذي يوضح طبيعة وشكل المراجعة والجزء أو الكل المراد مراجعته.

ب- **المراجعة الاختيارية**:يستند هذا النوع على الاختيار لجزء من المفردات من الكل مع تعميم نتائج هذا الفحص للمفردات المختارة على كل مجموع المفردات.إن هذا النوع يتجلى خاصة في المؤسسات كبيرة الحجم والمتعددة العمليات التي تصعب فيها المراجعة الشاملة لكل العمليات .لذلك تظهر لنا أهمية نظام الرقابة الداخلية في تحديد حجم العينة من خلال تقييم هذا النظام واكتشاف مواطن الضعف والقوة في الأجزاء المكونة له من ناحية ومن ناحية أخرى تحديد مدى إمكانية تطبيق هذا النوع من المراجعة.

5/من زاوية الجهة التي تقوم بالمراجعة

أ- **المراجعة الخارجية**:هي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية، والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من اجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها، وذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول والرضا لدى مستعملي هده المعلومات من الأطراف الخارجية خاصة (المساهمين،المستثمرين،البنوك).

ب- **المراجعة الداخلية**:هي نشاط تقييمي مستقل الأعمال لمراجعة العمليات كخدمة للإدارة، وهي وسيلة رقابة إدارية تعمل غلى قياس وسائل الرقابة الأخرى. [1]

الفرع الثالث: معايير المراجعة الداخلية

تتكون من ثلاث مجموعات :معايير الصفات، معايير الأداء ومعايير التنفيذ

1- **معايير الصفات**:تتكون هذه المجموعة من أربعة معايير عامة او شخصية كالتالي:

1.1 معيار الهدف و السلطة و المسؤولية:

ينبغي أن يحدد غرض وسلطة ومسؤولية المراجعة الداخلية بشكل رسمي في دستور المراجعة الداخلية، وقواعد وأخلاقيات المهنة والمعايير الحاكمة لهذه المهنة، وينبغي أن يفحص الرئيس التنفيذي للمراجعة دوريا دستور المراجعة الداخلية ويقدم للإدارة العليا ومجلس الإدارة للتصدي نحو الموافقة عليه.

[1] حازم هاشم الالوسي, نفس المرجع السابق ص 120-121

ودستور المراجعة الداخلية عبارة عن مستند رسمي يحدد الغرض من نشاط المراجعة الداخلية وسلطتها ومسؤوليتها والوضع التنظيمي لنشاط المراجعة الداخلية داخل الشركة وسلطة الوصول للسجلات والأشخاص، ونطاق وأنشطة المراجعة الداخلية، وتظل عملية الموافقة آو التصديق على دستور نشاط المراجعة الداخلية من ضمن مسؤوليات مجلس الإدارة.

وعموما يجب مراعاة ما يلي بشان هذا الدستور:

- ينبغي أن تحدد طبيعة الخدمات التو كيدية المقدمة او التي يمكن توفيرها للمؤسسة في دستور المراجعة الداخلية فان طبيعة هذه التأكيدات ينبغي أيضا تحديدها في دستور المراجعة الخارجية بكل وضوح.
- ينبغي أن تحدد طبيعة الخدمات الاستشارية في دستور المراجعة الداخلية، خاصة مجال و نطاق تلك الخدمات وما اذا كان لها طبيعة توكيدية ام لا.
- يجب أدراك تعريف المراجعة الداخلية، وقواعد أخلاقيات المهنة، والمعايير في دستور المراجعة الداخلية وبمعنى آخر ينبغي أن يتعرف بالطبيعة الإلزامية لتعريف المراجعة الداخلية، وقواعد وأخلاقيات المهنة، والمعايير في دستور المراجعة الداخلية.[1]

2.1 الاستقلالية والموضوعية :

الاستقلالية: تعني التحرر من القيود و الظروف التي تهدد قدرة نشاط التدقيق الداخلي على القيام بمسؤولياتهم بشكل عادل وغير منحاز، ويجب أن يتمكن مدير التدقيق الداخلي من الاتصال المباشر وغير المقيد للادارة العليا، ولجنة التدقيق.

الموضوعية: هي سلوك وموقف فكري غير منحاز يتيح للمراجعين الداخليين انجاز التزاماتهم ومسؤولياتهم بالشكل الصحيح ودون تقدم اية استثناءات او تنازلات، فالموضوعية تتطلب من المراجعين الداخليين عدم خضوع حكمهم المهني بخصوص مشاكل المراجعة لأراء ومصالح الآخرين.

3.1 معيار الكفاءة وبذل العناية المهنية الواجبة:

ينبغي أداء التكليفات بالكفاءة والعناية المهنية الواجبة، وتعني الكفاءة أن يمتلك المراجع الداخلي المعرفة و المهارات، والكفاءات الأخرى المطلوبة لأداء مسؤوليته الفردية، ولذلك ينبغي أن يمتلك آو يحصل مدير المراجعة الداخلية بشكل تجميعي على المهارات والمعرفة والكفاءات الأخرى المطلوبة لأداء مسؤولياته، ويجدر الإشارة إلى المهارات، والمعرفة والكفاءات الأخرى هي مصطلح تجميعي يشير إلى الكفاءة المهنية آو الحرفة المهنية المطلوبة لتنفيذ او لوفاء المراجعين الداخليين بمسؤولياتهم المهنية بفاعلية، ويتم تشجيعهم على إظهار كفاءاتهم عن طريق

[1] حازم هاشم الالوسي, نفس المرجع السابق ص 122

الحصول على الشهادات المقدمة والمؤهلات المهنية الملائمة، مثل شهادة المراجع الداخلي القانوني وغيرها من الشهادات المقدمة من قبل معهد المراجعين الداخلين والمنظمات المهنية الملائمة الأخرى.

4.1 معيار برنامج التحسين والتوكيد على الجودة:

ينبغي أن يحافظ ويطور مستخدمي المراجعة الداخلية برنامج للتحسين والتوكيد على الجودة بحيث تغطي او تشمل كل جوانب نشاط المراجعة الداخلية ويجب مراعاة أن برامج التحسين والتوكيد على الجودة مصممة للمساعدة على تحديد تمشي نشاط المراجعة الداخلية والمعايير وتقييم ما إذا كان المراجعون يطبقون آو يلزمون بقواعد أخلاقيات المهنة.[1]

2- معايير الأداء:

تتكون هذه المجموعة من المعايير التالية:

1.2 معيار إدارة النشاط: للوفاء بهذه المعيار يجب مراعاة ما يلي :

-**التخطيط:** ينبغي أن يقوم مدير المراجعة الداخلية ببناء خطط قائمة على المخاطر لتحديد أولويات نشاط المواجهة الداخلية.

-**الاتصال والموافقة:** ينبغي أن يكون مدير المراجعة الداخلية بتوصيل النتائج، خطط متطلبات نشاط المراجعة الداخلية من الموارد.

-**إدارة الموارد:**ينبغي أن يتأكد مدير المراجعة الداخلية ان موارد المراجعة ملائمة، وكافية.

-**السياسات والإجراءات:** ينبغي أن يقوم مدير المراجعة الداخلية بوضع السياسات والإجراءات لتوجيه نشاط المراجعة الداخلية.

-**التنسيق:** ينبغي أن يقوم مدير المراجعة الداخلية بمشاركة المعلومات وتنسيق الأنشطة مع غيره من الموارد بين الداخليين والخارجيين للخدمات التوكيدية والاستشارية لضمان التغطية السلبية وتخفيض ازدواجية الجهود.

2.2 معيار طبيعة العمل:

ينبغي أن يقوم نشاط المراجعة الداخلية بتقسيم ولمساهمة في تحسين عمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة باستخدام مدخل منهجي ومنظم وذلك من خلال :

-**الحكومة:** ينبغي أن يقوم نشاط المراجعة الداخلية بتقسيم وتقديم التوصيات الملائمة لتحسين عمليات الحكومة.

-**إدارة المخاطر:** ينبغي أن ينقسم نشاط المراجعة الداخلية مدى الفعالية ويساهم في تحسين عمليات إدارة المخاطر مع مراعاة إن تحدد ما إذا كانت عمليات أدارة المخاطر فعالة آم لا.

3.2 معيار تخطيط إعمال التكليف: للوفاء بهاذا المعيار يجب مراعاة ما يلي:

اعتبارات التخطيط:ينبغي أن يعتمد المراجع الداخلي عند تخطيط التكليف بالاتي:

[1] حازم هاشم الالوسي, نفس المرجع السابق ص 123

-أهداف النشاط الخاضع للفحص و الوسائل المستخدمة للرقابة على هذا النشاط.

-**أهداف التكليف**: ينبغي وضع أهداف لكل تكليف مع مراعاة ما يلي:

-ينبغي أن يقوم المراجع بإجراء تقييم أساسي للمخاطر ذات الصلة بالنشاط الخاضع للفحص.

-ينبغي أن يهتم المراجع الداخلي بإمكانية وجود أخطاء، أو غش أو عدم وجود التزام جوهري.

4.2 معيار أداء التكليف:

-ينبغي أن يحدد المراجع الداخلي، ويحلل، ويقسم، حيث يجب مراعاة في هذا المعيار ما يلي:

-**تحديد المعلومات**:ينبغي أن يقوم المراجع بتحديد المعلومات المفيدة الملائمة، والقابلة للاعتماد عليها.

-**التحليل والتقسيم**:ينبغي أن يكون المراجع الداخلي باستخلاص الاستنتاجات ونتائج التكليف اعتمادا على التقسيمات والتحصيلات الملائمة.

-**الإشراف على التكليف**:ينبغي ذلك بشكل ملائم للتأكد من إن الأهداف قد تحققت للوصول لمستوى الجودة المطلوبة.

5.2 معيار توصيل النتائج

-ينبغي أن يقوم المراجعون بالتوصل لنتائج التكليف للطرف المحدد للوفاء بهذا المعيار يراعي ما يلي:

-**معيار توصيل النتائج**:ينبغي أن تشمل عملية توصيل لنتائج أهداف ونطاق التكليف، بالإضافة إلى الاستنتاجات القابلة للتطبيق.

-الأخطاء والحذف:إذا كانت الاتصالات النهائية تحتوي على حذف او أخطاء جوهرية، ينبغي أن يقوم الرئيس التنفيذي للمراجعة بتوصيل المعلومات التي تم تصحيحها لكل الأطراف التي استلمت او حصلت على الاتصال الأصلي.

6.2 معيار متابعة التقدم:

ينبغي أن يقوم رئيس المراجعة الداخلية بوضع والحفاظ على نظام لمتابعة تداعيات النتائج التي سبق توصيلها للإدارة ويتطلب ذلك ما يلي:

-ينبغي أن يقوم رئيس المراجعة الداخلية بإعداد عملية متابعة للوقوف والتأكد من أن إجراءات الإدارة يتم تنفيذها بفاعلية و الإدارة العليا تتقبل المخاطر التي لم تتخذ إجراءات بشأنها.

-ينبغي أن يقوم نشاط المراجعة الداخلية بمتابعة أثار نتائج التكليفات الاستشارية للمستوى آو للمدى المتفق عليه مع العميل.[1]

7.2 اقتراح حلول لقبول الإدارة العليا للمخاطر

[1] حازم هاشم الالوسي, نفس المرجع السابق ص 124

عندما يعتقد رئيس المراجعة الداخلية بان الإدارة العليا قامت بقبول مستوى المخاطر المتبقية التي ربما تكون غير مقبولة للمنظمة، فانه ينبغي أن يناقش هذا الأمر مع الإدارة العليا وإذا لم يتم التوصل لحل بخصوص تلك المسالة فان رئيس المراجعة الداخلية ينبغي أن يقوم بإبلاغ المجلس عن تلك المسالة بهدف الوصول لحل.

3- معايير التنفيذ:

وهي معايير تتولى تطبيق معايير الصفقات ومعايير الأداء على أنواع وحالات محددة لفحص التجاوزات والغش، والتقييم الذاتي للرقابة.

نطاق تطبيق المراجعة الداخلية

معظم الإدارات العليا حاليا، تعتمد على وظيفة المراجعة الداخلية، في تعزيز نظام الرقابة الداخلية لديها، وحيث أن وظيفة المراجعة الداخلية بمفهومها الحديث، أصبحت تمارس أنشطتها في مختلف أجزاء التنظيم دون استثناء وترجع كافة العمليات الإدارية والمالية والتشغيلية، فانه يمكن القول بان نطاق المراجعة الداخلية لا يقتصر على فحص وتقسيم نظم المراقبة الموضوعة لتحقيق الكفاية والفعالية في بلوغ الأهداف بل أصبح يتسع ليشمل أيضا تقييم الأهداف نفسها وما دونها من خطوات.

ونجد أن المراجع الداخلي اتسعت اهتماماته إلى رفع توصيات إلى الإدارة العليا يتعلق بتحسين الأداء ولا يفصل هذه الاهتمامات على التقرير عن فعاليات الأداء الحالي، أي أن المراجع في هذه الحالة سوف يوجه عناية الإدارة العليا إلى كيفية معالجة الانحرافات، وليس الإشارة اليها فقط مع ترك الآمر للإدارة العليا في شان تدبير معالجته.

يتضمن نطاق المراجعة الداخلية فحص وتقسيم كفاءة وفعالية الأداء وذلك بالنظر إلى:

- مراجعة النظام المحاسبي ونطاق الرقابة الداخلية بالإضافة إلى الإشراف على الأعمال ووضع التوصيات اللازمة بشان المراجعين الداخليين.
- مراجعة النظم الموضوعة للتأكد من الالتزام بالسياسات المخططة والإجراءات والقوانين واللوائح التي يكون لها تأثير جوهري على العمليات والتقرير.
- فحص الكفاءة الاقتصادية والإدارية وفعالية العمليات بالإضافة إلى الضوابط الغير إدارية في المؤسسة.
- مراجعة وسائل الحفاظ على الأصول والتحقق من وجود تلك الأصول كلما كان ذلك ممكنا.
- فحص المعلومات المالية والإدارية بالإضافة إلى الفحص التفصيلي للعمليات والأرصدة والإجراءات .
- مراجعة العمليات أو البرامج للتأكد من إن النتائج تتماشى مع الأهداف الموضوعة. [1]

[1] حازم هاشم الالوسي, نفس المرجع السابق ص 125

المطلب الثاني: جودة المعلومات المحاسبية

الفرع الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية

يوجد الكثير من المفاهيم للمعلومات المحاسبية نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول:هي عبارة عن مجموعة من البيانات المحاسبية التي يتم تجهيزها وعرضها بطريقة منظمة ونافعة في عمليات اتخاذ القرار.

التعريف الثاني: تعتبر المعلومات المحاسبية الأكثر تأثيرا في اتخاذ القرارات الرشيدة حيث تتصف المعلومات المحاسبية بالجودة لما تمتلكه من خصائص مفيدة تستخدم لتقييم مستوى وتحسين المعلومات، يستطيع متخذ القرار ان يفاضل بين البدائل المختلفة باستخدام الخصائص النوعية التي تتصف بالملائمة.

الفرع الثاني: نظام المعلومات المحاسبية

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية السليم أحد أهم المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال، فنظام المعلومات المحاسبية الذي يعمل وفق طرق واضحة منصوص عليها قانونا و تستجيب إلى وضعية و طبيعة نشاط المؤسسة، و ضمن نمط المعالجة الآلية المتحكم فيها، و يعتمد على مجموعة متكاملة من الدفاتر و السجلات المحاسبية و دليل للحسابات يراعى في تصميمه تيسير إعداد القوائم المالية بأقل جهد ممكن و بأكثر دقة ممكنة يكون أحد المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية، يجب أن يتضمن هذا الدليل الحسابات اللازمة و الكافية لتمكين الإدارة من أداء مهمتها الرقابية على العمليات ، ولتمكين المحاسب من الفصل بين العناصر المتعلقة بالنفقات الاستثمارية والنفقات الاستهلاكية، انطلاقا مما سبق يجب أن يكون نظام المعلومات المحاسبية وسيلة لتحقيق ما يلي:[1]

- الرقابة على سجلات التشغيل وتنفيذ العمليات، إذ أن هذه السجلات تمثل مصادر البيانات وتدفقها؛
- تبويب البيانات ووضع دليل مبوب للحسابات؛
- تصميم السجلات المحاسبية بطريقة مناسبة للرقابة.

بغية دعم نظام الرقابة الداخلية يجب أن يتوافر نظام المعلومات المحاسبية على العناصر الآتية لذلك سوف نتطرق إلى العناصر المكملة لذلك:

- وجود مستندات داخلية كافية لتغطية كافة أوجه النشاط، كما توضح المسؤوليات (تكون مرقمة تسلسليا)
- وجود دليل للإجراءات والسياسات المحاسبية (يوضح الطرق التي تتبع لمعالجة العمليات)؛
- إعداد موازنات تخطيطية تفصيلية للعمليات ومتابعة تنفيذها؛
- وجود نظام تكاليف فعال (لقياس الأداء الفعلي).

[1] حازم هاشم الالوسي, نفس المرجع السابق ص 127-128

خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة:

يجب ان تتصف المعلومات المحاسبية بالجودة والكفاءة ، تتميز ببعض الخصائص التي تقسمها الى قسمين وهما الخصائص الأساسية والخصائص الفرعية:

1- الخصائص الأساسية:

المواصفات التي تميز المعلومات المفيدة عن المعلومات الأقل منفعة تعتبر من المواصفات الرئيسية ومن أهمها:

- **الملائمة:** وترتبط هذه الخاصية بالاستخدام الخاصية بالمعلومات، فإذا كانت المعلومات غير ملائمة للقرار المعين فإنها تكون مفيدة حتى لو توافرت كافة الخصائص الأخرى، والهدف من هذه الخاصية إذن هو اختيار طرق القياس والإفصاح التي تساعد الأفراد الذين يعتمدون على القوائم المالية لاتخاذ القرارات، وكثير من المنتقدين للقوائم المالية يجادلون بان القوائم المالية التقليدية تعتبر غير ملائمة لكثير من القرارات التي يجب اتخاذها.

  وخاصية الملائمة تعني ان المعلومات تؤدي الى احداث فرق فقد تؤدي الي التأكيد على التوقعات او تغيير من هذه التوقعات، وفي كل حالة فان تحديد متخذ القرارات للاحتمال الخاص يتخذ القرارات لا يتأثر بالمعلومات فان المعلومات لا تكون ملائمة وبالتالي تكون غير مفيدة لمتخذ القرارات، وبالتالي فان الملائمة ترتبط بالقدرة التنبؤية فاذا كان يستطيع تحسين التوقعات المستقبلية بناء على المعلومات عن الاحداث والعمليات الماضية فان هده المعلومات تكون ملائمة.

- **درجة الثقة:** المعلومات المحاسبية تعتبر موثوق بها لو ان المستخدمين يمكنهم الاعتماد عليها لإظهار الظروف الاقتصادية، والأحداث الخاصة للمؤسسة، ولا تعني الثقة الدقة المطلقة فمن الواضح ان هناك درجات للثقة، فالمعلومات المبنية على الحكم الشخصي وتتضمن تقديرات وبقريبات لا تكون دقيقة ومع ذلك فيجب ان تكون موثوق بها، فالهدف من تقديم المعلومات التي يثق فيها المستخدمين.
- **الموضوعية:**ويقصد بها ان هده المعلومات المحاسبية خالية من الاحكام الشخصية المتحيزة.
- **الدقة:**وهذا يعكس مدى تطابق المعلومات للواقع التي تعبر عنه هذه المعلومات المحاسبية وبدون اخطاء مقصودة او غير مقصودة.[1]

[1] حازم هاشم الالوسي, نفس المرجع السابق ص 130

- **الأهمية النسبية**:وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية اذا كان حذفها او تحريفها يمكن ان يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند او الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف او التحريف.
- **الحياد**:يجب ان تكون المعلومات خالية من التحيز، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة اذا كانت طريقة اختبار او عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار او الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة مسبقا.
- **الحيطة والحذر**:ويقصد بها تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المختلفة.

2- الخصائص الفرعية:

تعرفنا على الخصائص الأساسية وألان سنتطرق إلى الخصائص الفرعية للمعلومات المحاسبية وهي كالأتي:

- **إمكانية إجراء المقارنات**:ان فاعلية المعلومات المحاسبية على عقد المقارنات بين بنود القوائم المالية لنفس السنة بين وحدة اقتصادية وأخرى، او لنفس الوحدة بين سنة وأخرى وتعتبر المدخل الأساسي والمنهج العلمي في إجراء التحليل المالي المحاسبي.
- **الثبات والاتساق في تطبيق السياسات والطرق المحاسبية**:ولتحقيق هذه الخاصية يستوجب الالتزام بإحدى السياسات المهمة في المحاسبة والمتمثلة بسياسات الثبات والاتساق في تطبيق الطرق المحاسبية مابين سنة وأخرى وتعتبر هذه السياسة ذاتها احد المعايير الأساسية الخاصة بإعداد تقارير المراجعة، والتي يجب على مراجع الحسابات الخارجي مراعاتها عند تقديم التقرير النهائي.

ان التزام المحاسب بسياسة الثبات في تطبيق الطرق المحاسبية ليس مطلقا إذ يجوز أحيانا إن يغير طريقة تسعير المواد الصادرة من المخازن او طريقة حساب امتلاك الأصول الثابتة وغيرها بشرط توفر ما يلي:

- وجود ضرورة مقنعة للتغيير.
- أن يتم الإفصاح التام عن اثأر التغيير في القوائم المالية.
- ان يستمر في تطبيق الطرق الجديدة.

- **اكتمال المعلومات**: لكي تكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة موجودة تجاه مستخدميها لابد من أن يحتوي على العناصر الأساسية والجوهرية التي يحتاجها متخذ القرار، وذلك طبقا لأهمية المعلومة ودورها في اتخاذ القرارات، لذا لابد الاهتمام بمبدأ الأهمية النسبية للمعلومات.[1]

[1] حازم هاشم الالوسي, نفس المرجع السابق ص 132

- **اقتصاديات المعلومات:** لابد بالمعلومات الفعالة ان تراعي العامل الاقتصادي في الحصول عليها وذلك من خلال مقارنة تكاليف الحصول على تلك المعلومات من العوائد والفوائد التي يتم الحصول عليها من توفر تلك المعلومات.
- **القابلية للفهم:**أن هذه الخاصية للفهم والاستفادة تعتمد أساسا على مؤشرين مهمين:

- درجة الوضوح والبساطة والإفصاح في عرض المعلومات.
- مستوى الوعي والإدراك والفهم لدى مستخدمي تلك المعلومات.

ولكي تكون المعلومات ذات فائدة ملموسة لابد من توفر التجانس بين الشرطين لتحقيق الاستفادة والتأثير على متخذ القرار، ففي الوقت الذي يتطلب النزول في الشروط الأولى يستلزم الأمر في نفس الوقت بالشرط الثاني لتحقيق التوازن، وبالتالي تصبح المعلومات ممتعة بخاصية قابليتها للفهم والاستفادة.[1]

المطلب الثالث: مساهمة المراجعة في تحسين المعلومات المحاسبية

الفرع الأول :معايير مقياس المعلومات المحاسبية

توجد عدة معايير لقياس جودة المعلومات المحاسبية يمكن تحديدها بصفة عامة على النحو التالي :

1- الدقة كمقياس لتحسين المعلومات المحاسبية:

يمكن التعبير عن المعلومات المحاسبية بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل ولا شك انه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية او عن التوقعات المستقبلية.

وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات المحاسبية فانه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبنى عليه القرار تنطوي على المستقبل وبالتالي فهي على درجة من عدم التأكد. لذا غالبا ما يتم التضحية بالدقة عند توفر معلومات ملائمة لاتخاذ القرار.

2- المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ المنفعة احد الصور الآتية:

- **المنفعة الشكلية:** وتعني إن كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع المتطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.

[1] زياد هاشم يحي السقا، قاسم محمد إبراهيم ألحبيتي، " نضم المعلومات المحاسبية", وحدة الحدباء للنشر والتوزيع، جامعة الموصل , 2003 ص45

- **المنفعة الزمنية:** وتعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما آمكن الحصول عليها بسهولة ومن ثم فان الاتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلا يعظم كلا من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات..
- **المنفعة التقييمية والتصحيحية:**وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج القرارات، وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج .

3- الفاعلية كمقياس لتحسين المعلومات المحاسبية:

تعتبر الفاعلية عن مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فانه يمكن تعريف المعلومات المحاسبية من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة آو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة، ومن تم فان فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة القرارات.

4- التنبؤ كمقياس لتحسين المعلومات المحاسبية:

يقصد بالتنبؤ انه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع إحداث ونتائج المستقبل، وان هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات.

ومن المؤكد ان جودة المعلومات المحاسبية إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ مثل نماذج التنبؤ بالمراكز المالية آو كمدخلات لنماذج الاختبار من بين بدائل القرارات الإدارية.

5- الكفاءة كمقياس لتحسين المعلومات المحاسبية:

يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد، ويرى البعض ضرورة مبدأ الاقتصادية على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات المحاسبية بأقل تكلفة ممكنة التي يجب ان تزيد من قيمة المعلومات.

ثانيا: تتاثر درجة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية بعدة عوامل شانها في ذلك شان أي أداة توصيل يتم التعامل بها في محيط البيئة الاجتماعية القابلة للتأثير،[1] ويكن توضيح العوامل المؤثرة في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ضمن الجدول الأتي :

[1] ماهر سالم أبو هداف، ''تقييم مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات توزيع الوقود العاملة في قطاع غزة", مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية– غزة, 1432هـ- 2011م ص 15

جدول رقم(02):العوامل المؤثرة في تحسين المعلومات المحاسبية

العوامل	الأثر على جودة المعلومات المحاسبية
جودة المعايير المحاسبية المطبقة	ان جودة المعلومات المحاسبية تختلف باختلاف جودة المعايير المحاسبية المطبقة فمعايير IFRS قد تحد من ممارسات ادارة الربح وعدم تماثل المعلومات بشكل اكبر من المعايير المحلية. وقد حددت البورصة الامريكية (SEC) مجموعة من الشروط لضمان جودة المعايير المحاسبية (محلية او دولية) منها : وجود تنظيم جيد للهيئة او الجهة القائمة باصدار المعايير، وتوافر الموارد البشرية والفنية عالية المستوى، والرقابة الفعالة على مدى التزام المؤسسات بالمعايير.
دوافع الادارة	المرونة المتاحة امام الادارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية المتاحة، وعمل التقديرات المحاسبية، وهيكلة العمليات لاتباع طريقة معينة في معالجة بعض البنود المحاسبية، وقد تكون دافع لاساءة استغلالها لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب اصحاب المصالح وهو ما يقلل من جودة المعلومات المحاسبية.
المنظمات والجهات المسئولة عن تنظيم المهنة	يؤثر جودة وجود تنظيمات مهنية متخصصة قوية في جودة المعلومات المحاسبية من خلال ما تصدره من معايير وتعليمات وقواعد ولوائح تنفيذية.
جودة عملية المراجعة	جودة اجراءات المراجعة وكفاءة واستقلال مراقب الحسابات تحد من المخاطر وممارسات الادارة الاحتيالية، كما تؤثر على درجة التحفظ المحاسبي، وهو ما ينعكس ايجابيا على جودة المعلومات المحاسبية.
الحوكمة	هناك تاثيرا ايجابيا لاليات الحوكمة (جودة لجان المراجعة، والمراجعة الداخلية، ومجلس الادارة) على جودة المعلومات المحاسبية.

المصدر:مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، ص 9

وفي الأخير نستنتج ان من اجل ان تكون المعلومات المحاسبية ذات مصداقية وجودة يجب أن تتميز بعدة صفات يوجد منها الأساسية والأخرى ثانوية، كما ان هذه الصفات لها قيود خاصة بها، كما إن هناك معايير تحكمها من

اجل ان يطلق عليها محاسبة ذات جودة وذات أهمية مع وجود العديد من العوامل المؤثرة فيها سواء بالسالب او بالموجب، لذا من اجل ضمان هذه الجودة يجب تدخل وظيفة المراجعة التي تلعب دور فعال في الحفاظ عليها.[1]

الفرع الثاني:العلاقة بين المراجعة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبية

أن العلاقة بين المراجعة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبية تبين أن المراجعة الداخلية مساهمة بشكل كبير ودور فعال وذلك من خلال تقليل أخطاء هذه الأخيرة، وإمكانية الحد من الأخطار من خلال بناء نظام رقابة سليم لهذه البيئة.

ومن اجل القيام بعملية المراجعة بكفاءة لتمكين المراجع الداخلي من القيام بواجباته بالكفاءة المهنية المتطلبة منه بحسي المعايير الدولية والمحلية للمراجعة، وإذا كان استخدام الحاسوب ونظام معالجة الآلية يساهم في حماية المؤسسة ويؤكد سلامة المخرجات في هذا النظام وفي تحقيق الأهداف الموضوعة بفاعلية والتأكد بان الموارد المتوفرة في المؤسسة تستخدم بكفاءة، ومن هذا عملية المراجعة عملية منظمة للحصول أيضا على أدلة تتعلق بتأكيد الإدارة على البيانات المالية وتقييم هذه الأدلة بصورة موضوعية من اجل التحقيق من مدى مطابقة تأكيدات الإدارة للمعايير الموضوعية وتوظيف النتائج للإطراف ذات العلاقة، ويجب على المراجع ان يبلغ كلا من الإدارة العليا للمؤسسة ومجلس إدارتها بأي مواطن ضعف جوهرية في نظم الرقابة الداخلية أثناء عمليات فحص التقارير المالية والتي لم يتم معالجتها، او تصحيحها قبل فحصها ويفضل ان تتسم الاتصالات بين المراجع والمؤسسة محل في صورة تقرير مكتوب، حتى يتمكن تفادي احتمال سوء الفهم واذا اكتفى المراجع الداخلي بتبليغ المسئولين بالمؤسسة شفويا فعليه انه يشير إلى ذلك بكتابة ملحوظة في أوراق المراجعة.

نجد ان المراجعة الداخلية لها دور كبير لنظم المعلومات المحاسبية، وذلك لتقليل مخاطر المراجعة الى المستوى الادنى المقبول.[2]

[1] صلاح الدين عبد المنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية, 2000

[2] سيد عطاالله، نظم المعلومات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008 ص9

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول الموضوع

بعد الاطلاع على مجموعة من البحوث والدراسات المتاحة في مجال المراجعة الداخلية وكذلك في مجال نظام المعلومات المحاسبية، فاتضح من خلال استعراض هذه الأبحاث والدراسات تركيز الكثير منها على دراسة نطاق تطبيق المراجعة الداخلية في بناء المعلومات المحاسبية، كما سيتم عرض الدراسات السابقة على النحو التالي:

المطلب الأول: قراءة في بعض الدراسات السابقة

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق لأهم الدراسات السابقة و التي كانت في حدود ما تم التوصل إليه.

الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

1- **دراسة (سليم كاتب، 2019)**، بعنوان: **"مساهمة محافظ الحسابات في تعزيز الثقة في نظام الرقابة الداخلية"**.

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مدى مساهمة محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية ، وذلك من خلال الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في تفعيل هذه الاخيرة من خلال كشف مواطن القوة و الضعف في هذا النظام و مدى افصاح القوائم المالية للمؤسسة عن كل العمليات التي مست نشاط المؤسسة، وهذا ما تم طرحه من خلال عرضنا لدراسة تطبيقية في مؤسسة اقتصادية عن طريق قراءة في تقرير محافظ الحسابات لسنة معينة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن محافظ الحسابات له دور هام من خلال أهم التقارير التي يقدمها و أهم التحاليل التي يقوم بها على نظام الرقابة الداخلية ، والثقة التي يضعه فيها ملاك الكيانات من أجل التأكد من سلامة هذه الأخيرة، والرقابة على تسيير المؤسسة، وذلك من خلال إبداء رأيه بكل موضوعية وحيادية. [1]

2- **دراسة (ابراهيم منانة 2015)**،بعنوان **دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي:**

تهدف الدراسة إلى معرفة دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية وجعلها تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وتم الاعتماد فيها على القوائم والتقارير المالية لمحافظ الحسابات مع إجراء بعض المقابلات الشخصية.

[1] سليم كاتب, **مساهمة محافظ الحسابات في تعزيز الثقة في نظام المراجعة الداخلية**, مذكرة لنيل شهادة ماستر قسم العلوم المالية والمحاسبة سنة 2019

خلصت الدراسة إلى أن محافظ الحسابات له الدور الفعال في تعزيز موثوقية القوائم المالية، وذلك من خلال المصادقة على هذه الحسابات أو عدم المصادقة عليها وبذلك يبرز هذا الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات.
تلتقي هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في كونها ركزت على عنصر واحد ضمن الرقابة التي يقوم بها محافظ الحسابات.[1]

3- دراسة (جمال الدين بوسعيود 2014) بعنوان **"محاولة دراسة واقع تقييم المراجع الخارجي لنظام الرقابة الداخلية"**

لقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام المراجعين الخارجيين الجزائريين بتقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات التي يقومون بالمصادقة على قوائمها المالية. خلصت الدراسة بمجموعة من النتائج نذكر منها :
لا تولي المؤسسات الجزائرية أهمية كبيرة للرقابة الداخلية، ويتجلى ذلك من خلال عدم إتباعها لإطار رقابة داخلية معروف، وكذلك عدم وجود دليل إجراءات بصفة دائمة في هذه المؤسسات، كما تتجلى قلة الاهتمام من خلال ندرة وجود لجان مراجعة بهذه المؤسسات، وندرة تبني مفهوم إدارة المخاطر كذلك، وعدم قيام هذه المؤسسات بتقييم ذاتي لنظام رقابتها الداخلي.
أكد معظم أفراد العينة أن تقييم نظام الرقابة الداخلية يتم في خمسة مراحل، وباستعمال عدة وسائل أهمها المقابلة الشخصية مع العمال، الفحوصات والملاحظات الميدانية، الاستمارات بأسئلة مفتوحة وخرائط التدفق وبدرجة أقل الاستمارات المغلقة، وينتهي التقييم بإعداد تقرير خاص يوجه في معظم الحالات إلى مجلس الإدارة. ويتم التركيز غالبا عند تقييم نظام الرقابة الداخلية على تقييم نظام الرقابة الداخلية المحاسبي فقط.[2]

4- دراسة (سعيد يوسف المدال 2007) بعنوان **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري**

لقد هدفت هذه الدراسة إلى ان وحدات التدقيق الداخلي لها دور جيد في تقييم وتقويم نظام الرقابة الداخلية وهذا يؤثر ايجابيا على ضبط الأداء المالي والإداري

يوافق كل مسئول يعمل ضمن وحدات التدقيق الداخلي على ان هناك ضرورة لتوسيع نطاق التدقيق الداخلي كانت هذه الدراسة تلتقي مع الدراسة الحالية لكونها ركزت على أهمية دور المراجعة الداخلية في المؤسسة ألا وهو تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية[3]

5- دراسة (سعاد شدري معمر،2009) [1] بعنوان **"دور المراجعة المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية"**

---

[1] ابراهيم منانة، **"دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص تدقيق ومحاسبة ، قسم العلوم المالية و المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة حمة لخضر الوادي، 2015**

[2] جمال الدين سعيود, واقع تقييم المراجع الداخلي لنظام المراجعة الداخلية,مذكرة ماجستير في الدراسات المحاسبية جامعة الجزائر 3, 2014

[3] سعيد يوسف المدال,دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الاداء المالي والإداري,مذكرة ماجستير 2007

هدفت الدراسة إلى إبراز طبيعة الرقابة الداخلية والأساليب الممكنة للقيام بعملية الرقابة، حيث تكمن أهمية الموضوع في التوصل إلى مدى تشخيص نقاط القوة والضعف لنظام الرقابة الداخلية وأيضا في كونه يسلط الضوء على العلاقة التي تجمع بين الرقابة الداخلية ومدى تقييم فعاليتها في المؤسسة.

خلصت الدراسة بأن الهدف الرئيسي للرقابة الداخلية يكمن في ضمان صحة البيانات والمعلومات التي سيعتمد عليها كأساس للحكم على مدى نجاعة المؤسسة، كما تعبر عن مدى قدرة المؤسسة في حماية ممتلكاتها.

6-دراسة (نسرين حشيشي،2012) بعنوان **"دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية"**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية مع بيان مدى مسؤوليته من حيث إبداء رأيه في نظام الرقابة الداخلية. ،وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- يتطلب التقييم السليم لنظام الرقابة الداخلية بالضرورة أن يقوم محافظ الحسابات بدراسة منتظمة للنظام، وعلى الرغم أن معظم المعلومات المتعلقة بالرقابة الداخلية سيتم الحصول عليها عن طرق أسئلة و الحصول على أجوبة عليها من خلال طرق وأساليب .

إن مهنة محافظة الحسابات في الجزائر تتطلب التعرف على مشكلتها وأسبابها وطرق علاجها، من خلال هذا البحث ظهر أن مشكل محافظي الحسابات يواجهون في عملهم مشاكل عديدة أبرزها ضعف نظام الرقابة الداخلية في الشركة التي يقوم محافظ الحسابات بتقييمها[2]

7- دراسة (بلال برابح،2015) ، بعنوان **"تقييم دور المراجع الداخلي في تحسيين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية**

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية من خلال عمل المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المراجع الخاصة بالموضوع " كتب، مجلاّت، مواقع انترنيت وغيرها" واستبيان موجه للمراجعين الداخليين والمسؤولين عن عملية المراجعة الداخلية في بعض هذه المؤسسات من أجل تحديد درجة تأثير كل من مهام المراجع الداخلي ومبادئه المهنية على تحسين هذا النظام، ومن أهم النتائج المتوصّل إليها هو أن المراجعة الداخلية أداة من أدوات نظام الرقابة الداخلية

[1] سعاد شدري معمر، **دور المراجعة الداخلية في تقييم الاداء في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة , كلية العلوم الاقتصادية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2009.

[2] نسرين حشيشي, دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية,مذكرة ماجستير2012

يقوم بمهامها المراجع الداخلي، وتستعملها المؤسسة من أجل تقييم أداء أنشطتها المختلفة: المحاسبية، المالية، التشغيلية والإدارية، الكشف عن نقاط الضعف فيها، تنبيه الإدارة بما قد تواجهه من مخاطر مستقبلية وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجة ذلك، كما يرتكز نشاط المراجعة الداخلية على مجموعة من العناصر والتي يتحدد على أساسها درجة تأثيرها على نظام الرقابة الداخلية[1]

8- **دراسة (فتحي طيطوس ،2013)**، [2] بعنوان: **محافظ الحسابات في الجزائر**

هدفت هذه الدراسة إلى تنظيم مهنة محافظ الحسابات لدى المشرع الجزائري مع الحرص على أن يكون أدائها جيدا، وتناولت كل من تعيين ومهام ومسؤوليات محافظ الحسابات. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- محافظ الحسابات هو عين السلطات العمومية المتمثلة أساسا في شخص السيد وكيل الجمهورية على تصرفات المسيرين.
- يساهم محافظ الحسابات في ضمان حقوق الغير والأقلية داخل الشركات.

تلتقي هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع محافظ الحسابات الذي هو جزء من الدراسة الحالية.

الفرع الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1. **دراسة Jasim.Al-Ajmi) ،2009 ،(بعنوان : "Audit Firm Corporate ،Governance and Audit Quality: Evidence from Bahrain".**

اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على أثر وجود تفاعل بين لجنة المراجعة والمراجع، ومدى ترابط العلاقة بينهما، ووجود مستويات جيدة للحوكمة، على رأي المحللين الماليين وإدارات الائتمان.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي:

2. أن مصداقية وسلامة المعلومات والقوائم المالية يتوقف على حجم مكتب المراجعة الخارجي القائم بعملية المراجعة، ومدى وجود لجنة مراجعة قوية ومستقلة ذات كفاءة **دراسة** بعنوان

(Kenny and K. chan، 2000) :"Auditing standards in china- a comparative analysis with relevant international standards and Guidelines".

سعت الدراسة الى معالجة التغيرات والتطورات المتلاحقة في المجال الاقتصادي والمالي للصين وزيادة الاستثمارات الحالية التأثير الواضح لإعادة النظر بشأن تطوير وتحديث النظام المحاسبي والمالي للدولة ليتواكب ويتفق مع الممارسات والإصدارات الدولية المختلفة والمرتبطة بمهنة المحاسبة والمراجعة وتوفير كل المتطلبات والمقومات

[1] بلال برابح ,تقيم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام المراجعة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية , مذكرة ماستر مذكرة ماستر 2017

[2] **فتحي طيطوس، مسؤولية محافظ الحسابات: ، مجلة السياسة و القانون، العدد 09 لسنة 2013.**

الأساسية اللازمة لتطوير وتحديث المهنة وتحسين نوعية المعايير لجمهور المحاسبين القانونيين في الصين، وأوضحت الدراسة أهم الأسباب والدوافع لإنشاء معايير مراجعة في الصين وتتمثل هذه الدوافع:

- التزايد المتسارع في عدد من المشروعات الخاصة وزيادة حجم الاستثمارات الخارجية في الصين مما يتطلب نوع من التطوير والتحديث للنظام المالي لغرض الإصلاح الاقتصادي ومواكبة كل المتطلبات؛
- التطور في سوق الأسهم المالية وتأثيره لمعايير المحاسبة والمراجعة في الصين تحتم ضرورة تطوير بيئة مهنة المراجعة؛

إن عملية الإصلاح الاقتصادي والتطوير لمعايير المحاسبة والمراجعة في الصين تحتم ضرورة خلق نوع من التماثل أو التوافق مع متطلبات معايير المحاسبة والمراجعة الدولية.[1]

وفعالية لجان المراجعة تعتبر من أهم دعائم جودة المعلومات والتقارير المالية، وعامل أساسي يساعد في استقلالية المراجع الخارجي وجودة عملية المراجعة، وكلما تمتعت لجنة المراجعة بالاستقلالية الكافية كلما كان ذلك في صالح علاقتها بالمراجع الخارجي[2]

المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

سنتطرق في هذا المطلب إلى مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة ومحاولة استنتاج كل من أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فيما يلي:

- **أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:**

من خلال التطرق للدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع الحالي، نجد أن هناك تعدد بالدراسات التي تناولت المراجعة الداخلية و نظام المعلومات المحاسبية في الجزائر ودورها في المؤسسة، حيث تناولت جوانب عديدة مثل:

- التدقيق الداخلي ودوره في الجانب المالي والإداري؛
- أهمية محافظ الحسابات في استمرارية المؤسسة؛

[1] Al-Ajmi, Jasim., "**Audit Firm**, **Corporate Governance**, **and Audit Quality**: **Evidence from Bahrain**", Advances in Accounting, 2009. Available at: www.elsevier.com/locate/adiac. PP. 64-74

[2] Kenny Z. lin and hung chan, "**auditing standards in china– a comparative analysis with relevant international standards and Guidelines**", the international journal of Accounting, vol.35, No.4(2000), PP. 559-577.

أما الدراسة الحالية والتي كانت حول دور المراجعة في تحسين المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية كما تم الاستفادة من الدراسات السابقة في المجالات التالية:

- تم الاستفادة منها في إعداد المنهجية المتبعة في المذكرة؛
- تم أتباع الطريقة في اختيار منهج وأدوات الدراسة المناسبة للدراسة الحالية؛
- تم الاستفادة منها لتكوين الجانب النظري و إعداد خطة تتناسب و تحديد متغيرات الموضوع؛
- تم إعداد دراسة الحالة من خلال المعلومات للمأخوذة من المؤسسة؛
- الإلمام بالنتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة والإطلاق في الدراسة الحالية.
- دراسة أساسيات المراجعة الداخلية والمعلومات المحاسبية في المؤسسة؛

- أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

1- من حيث المكان والزمان:

تمت الدراسة الحالية في مؤسسة الديوان الترقية والتسيير العقاري لسنة 2022، بينما أجريت الدراسات السابقة في مختلف مؤسسات جزائرية مختلفة في طبيعة النشاطات (ولايات مختلفة)، زالاجنبية في دول أخرى.

2- من حيث طريقة الدراسة:

نجد أن جزء من الدراسات السابقة تناولت عينات مختلفة وذلك حسب إمكانية كل دراسة، بينما أعدت هذه الدراسة على الجانب النظري للمراجعة الداخلية ومدى تحسينها للمعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية وفي الفصل الثاني على الدراسة التطبيقية وكيفية القيام بعملية المراجعة الداخلية التي تبني المعلومات المحاسبية الجيدة ولجأت دراسة حالة لسنة 2022 لمؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري بولاية ورقلة.

خلاصة الفصل الأول:

ذكرنا في هذا الفصل كل ما يخص المراجعة الداخلية وما دورها في تحسين المعلومات المحاسبية ونستخلص مما سبق بان المعلومات المحاسبية تعتبر الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الإدارة في اتخاذ القرارات الإدارية ، لكن لكي تكون هذه القرارات صحيحة وذات جدوى اقتصادية يجب أن تكون المعلومات المحاسبية ذات جودة وكفاءة عالية، كما يحرص مستخدمو المعلومات المحاسبية سواء الأطراف الداخلية او الخارجية ام الذين لديهم مصالح مباشرة والذين ليس لهم مصالح مباشرة وخاصة الإدارة على ضمان نوعية المعلومات من خلال فرض الية رقابية عليها والمتمثلة في المراجعة الداخلية، حيث تعد المراجعة الداخلية من أهم الوسائل التي تستخدمها الإدارة للتأكد من صحة العمليات التي تقوم بها المؤسسة، وتقييم فعالية نظام المعلومات المحاسبي وتحسين مخرجاته.

ولكي نتعرف أكثر عند دور المراجعة الداخلية في تحسين المعلومات المحاسبية خصصنا فصل ثاني اي الجانب التطبيقي لهذه الدراسة.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية والميدانية

مقدمة الفصل الثاني:

بعد تناول موضوع دور المراجعة الداخلية في تحسين المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية من الناحية النظرية وجب علينا إسقاط ما تم التطرق إليه نظريا على الجانب التطبيقي له.

وحتى نلم بالموضوع تم اللجوء إلى دراسة التطبيقية بمؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري بورقلة

- **المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة " ديوان الترقية و التسيير العقاري بورقلة"**
- **المبحث الثاني: تقييم المراجعة الداخلية وما مدى دورها في تحسين المعلومات المحاسبية.**

المبحث الأول:تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة "ديوان الترقية والتسيير العقاريOPGI "

المطلب الأول:تعريف بالمؤسسة محل الدراسة و هيكله التنظيمي

الفرع الأول: تقديم المؤسسة

ديوان الترقية والتسيير العقاري هو المتعامل الرئيسي في ميدان انجاز السكنات الاجتماعية في إطار الترقية والتسيير العقاري بولاية ورقلة ،باعتبار المؤسسة عمومية اقتصادية، يقدر رأس مالها ب 120.663.905.40دينار جزائري.

الديوان هو واحد من بين 53 ديوان على المستوى الوطني وقد لعب دور هام وفعال في تعمير الولاية، حيث تكمن مهامه الرئيسية في تقديم المشاريع ،تسليم السكنات في الآجال المحددة ومطابقتها لشروط الاستغلال بصفة نهائية،وملزمة بتقديم الخدمات المرتبطة بها،ويعتبر مؤسسة ذات حجم هام إذ بلغ عدد العاملين نحو504عامل .

الفرع الثاني: الإطار القانوني للمؤسسة.

بموجب صدور المرسوم التنفيذي 91-147 المؤرخ في مايو 1991 المتضمن تغيير دواوين الترقية والتسيير العقاري القائمة عند تاريخ سريان مفعول هذا المرسوم في طبيعتها القانونية إلى مؤسسات عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري،بعدما كان ديوان الترقية والتسيير العقاري بورقلة في السابق هيئة عمومية ذات طابع إداري،ما أضفى على الديوان صفة الشخص المعنوي و الاستقلال المالي،بحيث أن الديوان يمارس مهامه تحت رقابة وزارة السكن والعمران والمدينة،ويعتبر تاجراً في علاقاته مع الغير ويخضع لقواعد القانون التجاري.

بيد أن الهدف من تحويل الطبيعة القانونية هو إعطاء المؤسسة قدرات تنظيمية وتسييريه وذلك لكي يكون في مقدورها توفير عدد كبير من السكنات،والمقصود بوجه خاص هو التنمية على المستوى العمراني.

الفرع الثالث: تقديم الهيكل التنظيمي للمؤسسة .

هو عبارة عن مجموعة من الدوائر المالية والمادية والبشرية هدفها تحقيق التنسيق بين مختلف أقسامه من اجل تحقيق أهداف المؤسسة،وعليه يعتمد ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية ورقلة على بنية الهيكل التنظيمي يبين لنا أهم المسؤوليات لكل للمصالح و كذا تقسيم المهام الواجب إتباعها في تسيير العمل و هدا ما سنتطرق له تحليل الهيكل التنظيمي و المصالح الموجودة في المؤسسة و مهام كل مصلحة

الشكل رقم (02-01) الهيكل التنظيمي لمكتب المؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري بورقلة

المصدر: الهيكل التنظيمي لديوان الترقية و التسيير العقاري بورقلة، محضر المصادقة وزارة السكن و العمران و المدينة رقم 2006/237 بتاريخ 2006/07/12.[1]

[1] المرجع: من وثائق المؤسسة

أولا:المديرية العامة.

وهي النواة الأساسية في التسيير و تقوم بالإشراف والمتابعة والتنسيق بين مختلف وظائف المؤسسة،حيث تقوم ب:

- تحديد الأهداف العامة الواجب بلوغها والمراقبة الدورية للنشاطات والتنسيق بين مختلف هياكل الديوان.
- تحضير اجتماعات مجلس الإدارة والتسيير ومتابعة قرارات المجلس.

ويشرف على مساعدة المديرية العامة خليتين أساسيتين هما:

خلية التدقيق الداخلي: من مهامها التقييم والمراقبة الداخلية لأعمال مصالح المؤسسة وذلك باستعمال التقنيات ومعايير المراجعة بهدف التسيير الأحسن.

خلية الأمن الداخلي: تقوم بالسهر على امن المؤسسة من المخاطر وذلك بالتدخل والاتصال بالمصالح المعنية كما تعتبر همزة وصل بين المتعاملين والزوار بمختلف دوائر المؤسسة.

سكريتاريا: تعتبر أهم قسم في الإدارة فهي تهتم بتنشيط وترقية المؤسسة نظرا لعلاقاتها المباشرة مع المدير كما تعتبر حلقة وصل بين باقي الأقسام والمدير وتتمثل مهامها في:

- تنفيذ قرارات المدير.
- تنظيم و أرشفة كل الوثائق الصادرة عن المدير العام و الواردة إليه و جميع شؤون كالرد على المكالمات الهاتفية والمراسلات وفق التعليمات المعطاة، والاستقبال الجيد والمعاملة الحسنة.

ثانيا :دائرة المالية والمحاسبة

وهي تهتم بتسجيل العمليات المالية والمحاسبية بحيث تعطي صورة واضحة عن الوضع المالي والمحاسبي للمؤسسة ومن مهامها المراقبة المالية والمحاسبية لكافة العمليات التي تكون الوكالة طرفا بهاو تنقسم إلى أربع مصالح وهي:

أ– مصلحة المحاسبة:وتقوم هذه المصلحة بتسجيل العمليات المحاسبية اليومية وتشرف بدورها على عمليات الجرد السنوي لكل دورة من أجل الحصول على الميزانية الختامية.

ب– مصلحة المالية:تشرف هذه المصلحة على ضبط كل العمليات المالية للمؤسسة التي تربطها مع المؤسسات المالية الأخرى (البنك، البريد.....)، المتابعة المالية لكل العمليات التي تكون المؤسسة طرفا فيها وتقوم بمسك الصكوك ومتابعة ديون الشركة،وتقوم بالدفع للموردين،متابعة حركة الأموال مع البنك الخاص بالإيرادات والنفقات وتقوم بتسديد الفواتير القابلة للدفع.

ج– مصلحة الاستثمارات:أن دور هذه المصلحة يتمثل أساسا في التسجيل المحاسبي للبيانات التي تخص الاستثمارات سواء كانت حيازة أو تنازل أو شطب الاستثمارات من جداول المؤسسة وكذلك يقوم بتحديد قيمة الامتلاك السنوي والقيمة المحاسبية الصافية لهذه الأخيرة و كذالك التنسيق مع مصالح الصندوق الوطني للسكن بخصوص مراقبة الأغلفة المالية للمشاريع الخاصة بالسكن العمومي الايجاري

د- مصلحة التحصيل:وهي مكلفة بعمليات تحصيل مبالغ الإيجار السكنات و المحلات التجارية و جميع العقارات التابعة لحضيرة الديوان ومتابعته.

ثالثا:دائرة التحكم في انجاز المشاريع.

و تقوم هذه الدائرة بالإشراف على ضمان تطبيق اجراءت الصفقات العمومية على كل المشاريع السكن الايجاري و متابعة وتيرة الانجاز و تنقسم إلى ثلاث مصالح وهي:

- **مصلحة البرمجة والمتابعة**:تشرف على برمجة العمليات الخاصة بتشييد البنايات ومتابعتها (السكن الايجاري) بالتنسيق مع المستشار التقني ، و تحضير لجميع العقود و الرخص و المخططات المعمارية اللازمة.
- **مصلحة الصفقات والأسعار**:تشرف على القيام بمراقبة إجراءات إعداد الصفقات العمومية وضبط الأسعار و التسيير الإداري لملفات المتعاملين الاقتصاديين .
- **مصلحة متابعة العمليات**:تهتم بالمراقبة والمتابعة وتقديم التقارير الخاصة للمؤسسة،بخصوص متابعة مدى انجاز الصفقات العمومية ميدانيا،كما تقوم بمتابعة ملفات الخاصة بالمكلفين بالدراسة كالتغطية الطبوغرافية للأراضي دراسة الأرضية او التنسيق مع المؤسسات التقنية المساهم في عملية الانجاز.

رابعا:دائرة التسيير وصيانة الممتلكات العقارية.

وتنقسم إلى مصلحتين:

- **مصلحة التنازل**: وهي تقوم بتسيير كل الملفات التي تدخل في عمليات التنازل عن الاستثمارات والممتلكات العقارية للمؤسسة.

سادسا:دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة.

وهي تتكون من أربع مصالح وهي :

- **مصلحة الموارد البشرية**:تعمل على القيام بكل إجراءات تسيير الموارد البشرية تأهيل العاملين وتوفير الشروط الحسنة للعاملين (الترقية، الانتقاء، التكوين.....) وكذلك تأمين محيط العمل من المخاطر حيث تعمل على حل مشاكل العمال والإشراف على توظيف العمال وإعداد مذكرات الأجور والقيام بعمليات الترقية والتكوين.
- **مصلحة الوسائل العامة** :ومهمتها توفير العتاد الضروري لكل هياكل الديوان للمؤسسة،وإعداد دفتر الجرد للوسائل وإنشاء محاضر التسيير.

- **مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات:**وهي تشرف على متابعة المنازعات مهما كانت طبيعتها القانونية وكذلك القيام بالمرافعات أمام المحاكم والمجالس القضائية التي يكون الديوان طرفاً فيها، وكذلك تشرف على معالجة وحل النزاعات الداخلية بين العمال والإدارات الخارجية وبين المؤسسة وموردیها أو.زبائنها.
- **مصلحة الإعلام الآلي:** وهي تقوم بضمان كل الإجراءات التسيير الآلي و البرمجة و الأرشفة لكل معلومات الديوان وكذا صيانة أجهزة الإعلام الآلي بالإضافة الى وضع نظام تسيير للمعلومات وإنشاء دوري لجدول القيادة للنشاط العام للمؤسسة .

سادسا: وكالات وقباضات التحصيل:

يضم ديوان الترقية والتسيير العقاري إلى جانب الدوائر الإدارية عدداً من الوكالات الخارجية الموزعة على تراب الولاية،وتعتبر وكالات التحصيل مصالح خارجية تابعة للديوان حيث تتمتع باستقلال عضوي عن مقره وتعمل تحت إشراف المديرية العامة على مستوى ولاية ورقلة، وهي كالتالي:

- ❖ وكالة بامنديل.
- ❖ وكالة ورقلة.
- ❖ وكالة حاسي مسعود.
- ❖ وكالة تقرت.
- ❖ وكالة النزلة.
- ❖ وكالة الحجيرة.
- ❖ وكالة الطيبات.
- ❖ قباضة ال[1]مقارين.
- ❖ قباضة سيدي خويلد.
- ❖ قباضات انقوسة.

المطلب الثاني :أهداف والتزامات ديوان الترقية و التسيير العقاري ورقلة OPGI .

الفرع الأول: أهدافها.

يمكن تجميعها وتوضيحها كالتالي:

- القضاء على أزمة السكن وانجاز سكنات لائقة وفق المعايير الدولية.

[1] مقابلة مع المدقق الداخلي للمؤسسة كبدي تقي الدين , على الساعة 9:00,يوم 2022/03/02

- التعريف بالطابع العمراني للمنطقة.
- الدقة في انجاز السكنات واحترام المواعيد المحددة للتسليم.
- تطوير الجانب الفني ولتسييري من اجل الرفع في الأداء.

التحكم الجيد في التكاليف والزيادة في مرد ودية المشاريع المنجزة.

الفرع الثاني: مهامها والتزاماتها.

في إطار تجسيد السياسة الاجتماعية للدولة ، ونظراً لاحتكار المؤسسة للحصة الأكبر من النشاط على مستوى الولاية،يتولى ديوان الترقية والتسيير العقاري ترقية الخدمات العمومية في ميدان السكن لاسيما بالنسبة للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا ويكلف فضلاً عن ذلك بعدة مهام والتزامات أهمها:

- ترقية البناءات.
- الإنابة عن أي متعامل في الإشراف على المشاريع المسندة إليه..
- عملية تأدية الخدمات قصد ضمان ترميم الأملاك العقارية وإعادة الاعتبار إليها وصيانتها.
- تأجير المساكن والمحلات ذات الاستعمال المهني والتجاري والحرفي.
- تحصيل مبالغ الإيجار والأعباء المرتبطة بالإيجار
- المحافظة على العمارات وملحقاتها قصد الإبقاء عليها باستمرار في حالة صالحة للسكن.
- إعداد جرد للعمارات المكونة للحظيرة العقارية التي تسيرها.
- ضبط ومراقبة وضعية النظام القانوني لشاغلي الشقق والمحلات
- الاستجابة في حدود الشروط المطلوبة لضمان جودة ومواصلة العمل لكل طلبات التزويد بالسكنات ومواكبة التوسع العمراني.
- ضمان تسليم السكنات في الآجال المحددة وان تكون قابلة للاستغلال (مزودة بالماء الكهرباء الغاز).

تقديم المشاريع للمقاولين وفق شروط الصفقات. [1]

المبحث الثاني: تقييم المراجعة الداخلية وما مدى دورها في تحسين المعلومات المحاسبية

المطلب الأول: أدوات ووسائل الرقابة الداخلية المطبقة في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGJ)

تخضع كل مؤسسة إلى ممارسات وأنظمة رقابية تحكم سيرورة عملها ونشاطها للوصول إلى الهدف المرسوم إليه، بحيث تتمثل هذه الأنظمة الرقابية في تعليمات وقوانين أو أدوات رقابية وتختلف هذه التعليمات والأدوات من مؤسسة لأخرى حسب حجم وطبيعة نشاط المؤسسة.

[1] مقابلة مع المدقق الداخلي على الساعة 09:00, ومقابلة مع محاسب المؤسسة على الساعة 11:00 يوم 2022/03/06

وتعتبر مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري احد المؤسسات التي تخضع للممارسات الرقابية أو ما تسمى بنظام الرقابة الداخلية ومن خلال دراستنا في مؤسسة ديوان الترقية التسيير العقاري يمكن أن نصنف مجالين من النظام الرقابة الداخلية وذالك حسب الأدوات المطبقة هما :

1) المجال الإداري (نظام الرقابة الإدارية) :

تشمل هذه الرقابة كل ما هو إداري سواء برامج خاصة بالعاملين أو طبيعة القرارات الصادرة أو دراسة أي حركة في المؤسسة عبر مختلف الأزمنة ،وذلك اعتمادا على الأدوات الرقابية الإدارية التالية:

- **مجلس الإدارة** :وهو عبارة عن اجتماع ينعقد كل أربعة مرات في السنة على الأقل بالإضافة إلى اجتماعات استثنائية كلما استدعت المصلحة لذلك ، ويتعين على الرئيس دعوة مجلس الانعقاد والمتكونة من (ممثل عن وزارة المالية ،ممثل عن وزير الداخلية والجماعات المحلية ،ممثل عن وزير التجارة ،ممثل وزير التهيئة العمرانية ،ممثل وزير الإشغال العمومية ممثل مدير النقل ،ممثل عن الوالي) ويستوجب حضور ثلثي الأعضاء على الأقل ويصوت على القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين وفي حالة تعادل الأصوات يرجح صوت الرئيس ويصادق مجلس الإدارة على :(النظام الداخلي للديوان ،برنامج عمل الديوان ، قبول الهبات والوصايا، وحسابات النتائج واقتراحات تخصيص النتائج...الخ)
- **القانون الداخلي** :هي كل القوانين والإرشادات التي تصدرها الإدارة العليا للمؤسسة
- **الدليل الداخلي** :وهي التعليمات والاجرات التي يسير وفقها كل عمال والمسئولين في المؤسسة وخارج المؤسسة.

- **خلية التدقيق الداخلي**:هيمن مهامها التقييم والمراقبة الداخلية لأعمال مصالح المؤسسة وذلك باستعمال التقنيات ومعايير المراجعة بهدف التسيير الأحسن.
- **الهيكل التنظيمي للمؤسسة** :يكون يتلاءم مع الأهداف المسطرة من قبلها ،ويجب أن يتميز هذا الهيكل بالبساطة والوضوح لسهولة الفهم.
- **الصفقات العمومية** :الصفقة هي عقد مشترك بين المؤسسة والمورد ويستعمل كوسيلة قانونية عند حدوث إي اختلاف بين المؤسسة والمورد بحيث يمضى من طرف مسئولي المؤسستين بالإضافة إلى إمضاء المستشار الفني ويعتبر المستشار الفني بعد المصلحة المتعاقدة المؤهل الوحيد للمراقبة و الإصدار وإمضاء وضعيات الأشغال وشهادات الدفع وهذه الصفقة تحدد لكلا الطرفين مهامه ومسؤوليته وهذا تحت بنود قانونية واضحة

تقسيم المهام :ويقصد بيه توزيع المسؤوليات بين المسؤوليتين وذلك لتحديد الخطأ ومصدره،وأيضا توزيع المهام بين الموظفين بهدف التزام كل موظف بمهامه .

2) المجال المحاسبي (نظام الرقابة المحاسبية):

- **النظام المالي المحاسبي الجديد** :يعد النظام المحاسبي من أهم الأنظمة المالية في المؤسسات والشركات ، إذ يساهم في تقديم تحليل واضح عن طبيعة عملها والنشطات المالية الخاصة بها كما يعمل على إصدار خلاصة حول الوضع المالي العام باعتماد على إرسال تقارير محاسبية للإدارة حتى تتمكن من الإطلاع عليها واتخاذ القرار المناسب .
- **التقديرات المحاسبية** :أو ما يعبر عنها بالموازنات التقديرية ويتمثل دورها في إجراء مقارنة بين الأهداف المخططة والنتائج الفعلية وأسباب الانحرافات ومحاولة تفاديها .

المعالجة المحاسبية الآلية(logiciel) :وهو نظام ألي ويهدف إلى تسهيل الضبط الحسابي وتقليل من احتمال الوقوع في الخطأ وربح الوقت ويطبق ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية ورقلة المعالج المحاسبي الآلي (logiciel)البسيط(انظر الملحق رقم 01)، وهو خاص وملك للمؤسسة .[1]

المطلب الثاني: دور المراجعة الداخلية في تحسين المعلومات المحاسبية

يسعى نظام الرقابة الداخلي إلى تفعيل الأداء المحاسبي وذلك عن طريق دراسة وسائل الرقابة محاسبيا والذي يهدف إلى توليد معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمركز المالي للمؤسسة،حيث انه كلما كانت الممارسات المحاسبية المطبقة في المؤسسة ذات مصداقية دل على كفاءة النظام الرقابي االذي تسير عليه المؤسسة ودل أيضا على كفاءة استعماله الصحيح في المؤسسة الاقتصادية فبذلك ينتج عن هاتين العلاقتين علاقة التكامل حيث أن كفاءة كل منهما تعكس صورة الأخر.[2]

الفرع الأول: تنظيم التدقيق الداخلي في ديوان الترقية والتسيير العقاري بورقلة

المؤسسة ومسيرها بحاجة في أي وقت،وبصفة دورية ان يكونوا على يقين من ان تحركات الممتلكات التي تسيير داخل المؤسسة، وبين هياكلها المختلفة، بطريقة جيدة وخالية من الشكوك، فهي تتطلب ايضا ان تترجم ممتلكاتها الى أرقام مع أقصى قدر ممكن من الحقيقة ومن خلال تواجدنا في المؤسسة وكذلك اطلاعنا على الهيكل التنظيمي لها، لوحظ ان خلية التدقيق الداخلي تتمتع بالاستقلالية عن باقي وظائف الديوان محل الدراسة وهذا كله موجود ضمن دليل التدقيق (GUIDE D'AUDIT) ومصادق عليه من طرف المدير العام

الفرع الثاني: دليل التدقيق الداخلي

[1] المصدر: وثائق المؤسسة ,مقابلة مع المدقق الداخلي للمؤسسة على الساعة 09:00 يوم 2022/03/09

[2] مقابلة مع المدقق الداخليعلى الساعة 10:00 يوم 2022/03/13

وضع دليل للتدقيق الداخلي بعد دراسته من خلال دورة تدريبية خلال شهري ماي وجوان ضمت معظم ممثلي دواوين الترقية والتسيير العقاري على مستوى الوطن بالمعهد العالي للتسيير والتخطيطS.G.P. ببرج الكيفان بالجزائر سنة2006 (انظر الملحق02.) والهدف هو تمكين مختلف دواوين الترقية والتسيير العقاري من تحديد مناطق الخطر التي قد تواجه تسيير المؤسسة ومحاولة تقييم الإجراءات والأساليب المطبقة ، من أجل مواجهة تلك المخاطر.

ومن خلال هذا الدليل المشار إليه يتم التطرق إلى أهم جوانب الإجراءات التي تتخذ عند تدقيق دائرة المحاسبة والمالية:

تدقيق دائرة المحاسبة والمالية:

وان أهم الإجراءات التي تقام في هذه الدائرة هي:

- **تدقيق المقبوضات:**والهدف هو التأكد من أن جميع المقبوضات المحصلة تكون مقابل التزامات لديون حقيقية لمدينون الديوان والتي يتم تسليمها يوميا إلى البنك.

ولتحقيق هذا الهدف لابد من تقييم نظام المقبوضات النقدية المطبق والذي ينبغي ان يتوفر فيه الجوانب التالية:

- الحماية والحفاظ على الصندوق.
- فصل المهام بين أمين الصندوق ورئيس الدائرة.
- نوعية وجودة نظام المعلومات المطبقة الخاصة بالصندوق.
- إلزامية وجود وثائق كافية كوصل التحصيل، بطاقة خاصة بمتابعة المبالغ المستردة، محضر دقيق للصندوق (PV)، وصل الدفع ، تسجيل الشيكات والسندات في جدول تسليم الخاص بها.

- **النظام المنفذ على مستوى الديوان:**هو نظام مبرمج مسبقا يسجل تلقائيا الإيصالات في قاعدة البيانات وكما يقوم أيضا بتسجيل خروج الإيرادات اليومية وبيان الدخل الشهري.

بالإضافة إلى ذلك من الضروري وضع الاستبيانات الخاصة بالرقابة الداخلية التي يجب أن تنفي من الجوانب المذكورة أعلاه، حتى يتم التأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية للمقبوضات المطبق في المؤسسة.

- **تدقيق المدفوعات:**والهدف هو التأكد من أن جميع المدفوعات تتوافق مع الديون الفعلية والمبررة بالمستندات المؤيدة، ولتحقيق هذا الهدف لابد من تقييم نظام المخرجات والذي ينبغي إن تتوفر فيه ما يلي:

- حماية وحفظ الصندوق.
- نوعية وجودة نظام المعلومات المطبق الخاص بالصندوق.

- **المقاربة للبنك والصندوق:** والهدف هو ضمان أن يتم تسجيل جميع المبالغ المقبوضة والمدفوعة من قبل الطرفيين.

- **تدقيق الدفاتر التنظيمية**:والهدف هو التأكد من أن الدفاتر التنظيمية موجودة وبحالة جيدة.[1]

الفرع الثالث: كيفية اعداد تقرير:

1 –التخطيط : تتم هذه المرحلة عبر الخطوات التالية:

أ- عملية التحضير للمهمة: وتتم هذه الخطوة كالتالي:

* **رسالة المهمة**: أو الأمر بالمهمة: وهي التي ترسل إلي خلية التدقيق منقبل المدير العام للديوان، لإشعار الخلية للقيام بعملية التدقيق عن قريب

وتتضمن هذه الرسالة البيانات التالية:

- موضوع التدقيق .
- تاريخ بداية المهمة.
- الفترة المتنبئة لانجاز المهمة.
- اسم المدقق .
- إمضاء المدير العام.

* **الدراسية الأولية** : قبل إنجاز المهمة ميدانيا، يقوم المدققين الداخليين بدراسة كل المعلومات المفيدة المتعلقة بالنشاط محل التدقيق وهذا ما يسمح بتكوين مرجع لميدان محل التدقيق، والقيام بتحليل المخاطر وتحديد أهداف التدقيق.

* **كسب المعرفة**: يتم من خلالها:

- تحديد مجال التدقيق.
- معرفة الأشخاص المتعامل معهم.
- الوثائق حول الموضوع محل التدقيق.

ب- التشاور مع مسيري المصلحة أو الوكالة محل التدقيق: قبل الانطلاق فبعملية التدقيق يجب علي رئيس المهمة أن يبرمج لقاء مع المسئولين المعنيين للتشاور حول فائدة وأهداف المهمة، وكذا مناقشة تنسيق التدقيق مع عملا لمصلحة،ويسمح هذا التشاور بتأكيد المخاطر التي تم تحديدها.

[1] مقابلة نع المدقق الداخلي على الساعة 2022/09:00,يوم 2022/03/15

ت- تحضير برنامج العمل: هذا البرنامج ينجز على أساس نقطة التوجيه، وهو موجه لتعريف، توزيع، تخطيط ومتابعة أعمال المدققين.

2- تنفيذ المهمة :تمر عملية تنفيذ المهمة بالخطوات التالية:

أ- الفحص الميداني: في هذه الخطوة يقوم فريق التدقيق وطبقا لبرنامج العمل بالفحوصات اللازمة، والحصول على المعلومات التي تساعد على تحقيق أهداف المهمة، ومن بين الأدوات المستعملة في عملية الفحص:

* **وثائق العمل** : دليل إجراءات (نظام الرقابة الداخلية في الديوان).
* **أدوات الاستجواب** :
  - المحاورة.
  - قائمة استقصاء الرقابة الداخلية.
* **الدراسة الوصفية** :
  - الهيكل الوظيفي.
  - شبكة تحليل المهام.
  - خريطة سير المعلومات.

ب- تدوين الملاحظات المكتشفة: بعد كل مرحلة من برنامج العمل، يتم وضع خلاصة جزئية من طرف المدقق وتحليل المشكل، تعريفه، أسبابه، تأثيره والتوصيات.

ت- اجتماع نهاية مرحلة الفحص: تتم هذه الخطوة من خلال عقد إجتماعين:

- يكون الاجتماع الأول بين رئيس المهمة والمدققين للتأكد من أن مجموع النقاط والأهداف المسطرة في برنامج العمل قد تم تحقيقها.
- أما الاجتماع الثاني يكون بين فريق التدقيق (رئيس المهمة والمدققين)ومسئولي المصلحة أو الوكالة محل التدقيق لإعلامهم بالنتائج المتوصل إليه.

3- خلاصة المهمة : تمر هذه المرحلة بثلاث خطوات:

أ- مشروع تقرير المهمة: بعد نهاية مختلف عمليات الفحص، يتم وضع مشروع تقرير والذي يوضح مختلف الملاحظات والتوصيات، ويوزع على مسئولي المصلحة محل التدقيق.

ب- المصادقة على المشروع: ويكون ذلك بعقد اجتماع بين المدققين والمسئولين المعنيين بالتدقيق حيث يتم من خلاله:

- مناقشة كل النقاط التي يتضمنها مشروع التقرير وتعديلها إذا تطلب الأمر ذلك.
- تحديد الأشخاص المكلفين بتنفيذ التوصيات.
- تحديد أجال تنفيذ التوصيات.

ت- التقرير النهائي: بعد عملية المصادقة على المشروع وتعديله إذا تطلب الأمر ذلك، يصبح تقرير نهائي حيث يتضمن هذا التقرير:

- خلاصة موجهة للمدير العام.
- الملاحظات والتوصيات.
- موقف المسئولين المعنيين بعملية التدقيق.

ويتم إرسال هذا التقرير إلى كل من:

- المسئولين المعنيين بتنفيذ التوصيات.
- المدير العام.
- مسئول المصلحة أو الوكالة الخاضعة للتدقيق.

4- متابعة التوصيات : تتمثل هذه المرحلة في متابعة التوصيات الموجودة في تقارير التدقيق الداخلي[1].

المطلب الثالث : إعداد تقرير المراجع الداخلي في مؤسسة الديوان والتسيير العقاري OPJI ورقلة

الفرع الأول: خلية التدقيق الداخلي للديوان

ان هذه الخلية مستقلة وتابعة مباشرة الى المدير العام وتحت مسؤوليته مباشرة تهدف في عملها إلى تحقيق جميع الأهداف المسطرة من طرف الدوائر والخلايا ورفع جميع المخاطر الموجودة والتي قد تحصل مستقبلا، وتتكون خلية التدقيق من رئيس خلية التدقيق الداخلي وكذا مدققين داخليين كل حسب اختصاصه (جانب قانوني، جانب مالي اي محاسبي، جانب تقني) وتترتب أهدافها على ما يلي:

تحقيق الأهداف المسطرة من طرف مصالح الديوان.

[1] المصدر:من وثائق المؤسسة,مقابلة مع الدقق الداخلي على الساعة 10.30يوم 2022/03/17

تهدف إلى تحديد مواطن الضعف وإصلاحها على مستوى كل مصلحة.

الرقابة المستمرة للدوائر والمصالح التابعة للديوان.

تهدف إلى اكتشاف الأخطاء وإصلاحها .

حماية الديوان من أي مخاطر قد تواجهها واتخاذ الإجراءات و التوصيات المناسبة لها

ملاحظة: تهدف النتائج التي يوردها المدقق الداخلي في تقريره الموجه لمجلس الإدارة على شكل تحفظات إلى تحسين إجراءات العمل المتبعة داخله، على أساس إن المراجع الداخلي عند انجازه لمهمته يصرح بكافة النقائص ونقاط الضعف التي اكتشفها على مستوى الدوائر والخلايا

1-مراسلة المصالح بالمخاطر المحتملة والأهداف المرجوة: يقوم الرئيس خلية التدقيق الداخلي بمراسلة جميع المصالح التابعة للديوان عن طريق طلب خطي يتمثل في طلب المخاطر حسب كل مصلحة وخلية الأهداف المسطرة لكل مصلحة وخلية.ويكون الطلب كالنموذج الاتي :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة السكن والعمران

ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية ورقلة

الى السيد: رئيس دائرة او خلية

المديرية العامة

خلية التدقيق الداخلي

الموضوع:طلب المخاطر حسب كل مصلحة وخلية

يشرفني أن اطلب منكم موافقتي بقائمة المخاطر التي تواجه كل مصلحة ودائرة وخلية التي تعيق تحقيق الأهداف المسطرة خلال سنة 2022, وذلك حتى تتمكن من عملية تقييم المخاطر وكذا وضع المخطط السنوي لخلية التدقيق الداخلي وذلك قبل شهر ديسمبر 2022.

في انتظار استلام طلبي تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

امضاء/ رئيس التدقيق الداخلي

نموذج عن طلب

1- إعداد المخطط الزمني للزيارات الميدانية لخلية التدقيق الداخلي:

يقوم رئيس خلية التدقيق بتحديد وتقييم المخاطر لكل دائرة وخلية حسب الأولوية بحيث يتم تصنيفها على حسب قوة وضعف تأثيرها ومدى حدوثها ويطلق على هذا الجدول مخطط تقييم الخواطر والنموذج الاتي يوضح ذلك :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة السكن والعمران

ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية ورقلة

المديرية العامة

خلية التدقيق الداخلي

جدول رقم ...:تقييم المخاطر

الرقم	الدوائر والخلايا	المصالح والوحدات	المخاطر	احتمالية الحدوث	التاثير	احتمالية التاثير	الملاحظة
01	دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة	مصلحة الوسائل العامة	*عدم توفير الوسائل المالية للمصالح	03	03	09	/
			*الاخطاء المتكررة في الجرد العام للمخزون	02	01	02	
02	دائرة المالية والمحاسبة	مصلحة المالية	*اقتطاع مبالغ مالية من حساب الديوان من طرف المنفذين	02	03	06	/
		مصلحة المحاسبة	*عدم تسديد فواتير المقاولات في الاجال المحددة	03	03	09	
03	دائرة التحكم في انجاز المشاريع	مصلحة متابعة المشاريع	*الانجاز غيرمطابق لدفتر الشروط	02	02	04	/
		مصلحة السفقات	*عدم جدول صفقات الانجاز	02	01	02	
04	خلية الشؤون القانونية والمنازعات	/	*خسارة القضايا المتعلقة بالمقاولات	03	03	09	/
05	دائرة التسيير وصيانة الحظيرة	مصلحة الصيانة	*الاصرار المتكررة في المباني والاجزاء المشتركة	03	02	06	/
		مصلحة اشغال الحظيرة	*التاخر في تحريرعقود الايجار للمستفيدين	02	01	02	

ملاحظة: احتمالية الحدوث:0غير واردة–01ضعيفة –02متوسطة–03 عالية جدا/التاثير:0غير مؤثر –01 تاثير ضعيف –02تاثير متوسط–03تاثير عالي جدا.

امضاء/رئيس خلية التدقيق الداخلي

2-إعداد المخطط الزمني للزيارات الميدانية لخلية التدقيق الداخلي

بعد تحديد المخاطر لمدى حدوثها ودرجة تأثيرها حسب الأولوية يقوم رئيس الخلية بإعداد المخطط السنوي لخلية التدقيق الداخلي وعرضه على مجلس الإدارة لإبداء الرأي والمصادقة عليه كما هو موضح في الجدول الأتي:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة السكن والعمران

ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية ورقلة

المديرية العامة

خلية التدقيق الداخلي

جول رقم...:يمثل المخطط السنوي لخلية التدقيق الداخلي لسنة2022

الرقم	الدوائر والخلايا	المصالح المعنية	المخاطر	تاريخ التدقيق	اسم المدقق	الملاحظات
01	دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة	مصلحة الوسائل العامة	*عدم توفير الوسائل المادية لتحصيل	--/--/---- على الساعة:--:-	.....	/
02	دائرة المالية والمحاسبة	مصلحة المالية	*اقتطاع مبالغ مالية من خساب الديوان من طرف المنفذين	--/--/---- على الساعة:--:-	.....	/
		مصلحة المحاسبة	*عدم تسديد فواتير المقاولات في الاجال المحددة	--/--/---- على الساعة:--:-	.....	/
03	خلية الشؤون القانونية والمنازعات	/	خسارة القضايا المتعلقة بالمقاولات	--/--/---- على الساعة:--:-	.....	/
04	دائرة التسيير وصيانة الحظيرة	مصلحة الصيانة	*الاضرار المتكررة في المباني و الاجزاء المشتركة	--/--/---- على الساعة:--:-	.....	/
05	دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة	مصلحة الوسائل العامة	*الاخطاء المتكررة في الجرد العام للمخزون	--/--/---- على الساعة:--:-	.....	/
06	دائرة الانجاز ومتابعة المشاريع	مصلحة متابعة المشاريع	*الانجاز غير مطابقة لدفتر الشروط	--/--/---- على الساعة:--:-	.....	/

امضاء رئيس التدقيق الداخلي: **امضاء المدير العام:**

ملاحظة:يتم عرض المخطط السنوي لخلية التدقيق الداخلي على مجلس الادارة لابداء الراي وكذا

التكليف بمهمة التدقيق:

يتم تكليف بمهمة التدقيق من طرف المدير العام للديوان لرئيس خلية التدقيق المباشرة الميدانية لعملية التدقيق بناءا على المخطط السنوي لخلية التدقيق الداخلي، بحيث يكون بشكل طلب يتضمن فيه المخاطر الذكورة للخلية او الدائرة وتاريخ الزيادة ، ويكون كالأتي:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة السكن والعمران

التاريخ:.....

ديوان الترقية التسيير العقاري لولاية ورقلة

المديرية العامة **الى السيد: رئيس دائرة/رئيس خلية**

خلية التدقيق الداخلي

الموضوع: ف/ي تكليف بمهمة التدقيق

المرجع: المخطط السنوي لسنة 2022

بناءا على المخطط السنوي للمراجعة الداخلية المبرمج لسنة 2022 نطلب منكم القيام بعملية التدقيق مع مصلحة المالية في مواضيع المخاطر التالية:

- عدم توفير السيولة لمصالح الديوان .
- وذلك حسب التاريخ المبرمج للمخطط السنوي مع مصلحة المالية وعليه نطلب من المصلحة المعنية التعاون مع الخلية والرجوع إلينا في حالة وجود أشكال.

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

المدير العام

3- قام رئيس خلية التدقيق بمراسلة الدوائر والخلايا المعنية :

يقوم رئيس خلية التدقيق الداخلي بمراسلة الدوائر والخلايا وإعلامهم بتاريخ الزيارة للقيام بعملية التدقيق في شكل طلب، ويكون كالأتي:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة السكن والعمران

ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية ورقلة

المديرية العامة **إلى السيد : رئس الدائرة /رئيس الخلية**

خلية التدقيق الداخلي

الموضوع: المرجعة الداخلية

المرجع: المراسلة رقم:....بتاريخ:.....

المخطط السنوي لخلية التدقيق الداخلي

بناءا على المراسلة المذكورة بالمرجع أعلاه وكذا المخطط السنوي لعملية التدقيق الداخلي نعلمكم بانه سوف نقوم بالمراجعة الداخلية مع مصلحة المالية حول المخاطر التالية:

- المؤشرات المالية والمحاسبية ووضعية رقم الأعمال بالديوان
- وذلك بتاريخ:--/--/---- على الساعة:--:-- إلى غاية --:--

إمضاء رئيس خلية التدقيق الداخلي

عملية التدقيق

يقوم المدقق التابع لخلية التدقيق بالزيارة الميدانية للدائرة او الخلية كما هو موضح حسب البرنامج بحيث يتم فيه طرح التساؤلات ومناقشة المخاطر والأهداف المسطرة في شكل استمارة أو أسئلة، وتكون كالأتي:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة السكن والعمران

ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية ورقلة إلى السيد:رئيس دائرة /رئيس خلية

المديرية العامة

خلية التدقيق الداخلي

الرقم:../....

نموذج أسئلة وأجوبة مع مصلحة /المالية والمحاسبة

الإشكالية: (موضوع التدقيق) المؤشرات المالية وفق ميزان المراجعة

س1/ هل هناك إجراءات متبعة للأصول والخصوم

ج1/ .....

س2/ هل تم خسارة قيمة للمدفوعات والمقبوضات؟

ج2/.....

س3/ ما مدى مصداقية المعلومات المالية؟

ج3/.....

س4/ هل دائرة المالية والمحاسبة على دراية بأي عملية تتم في المصلحة؟

ج4/.....

س5/ هل يتم متابعة العمليات بالتنسيق مع المصالح المعنية ؟

ج5/.....

س6/ ما هي الإجراءات المتبعة في حالة وجود إي تجاوزات المخلة للشروط القانونية؟

ج6/.....

س7/ ما هي الحلول المقترحة في هذا الخصوص؟

ج7/.....

الفرع الثاني:عرض العمليات

من خلال جدول حساب النتائج والميزانية لسنة 2017 و2018 استنتجنا ما يلي:

الجدول:(03)الميزانية المخصرة

	2017	2018
اصول الثابتة	3287683899.73	3508950579.50
اصول متداولة	1581064810.89	1290609040.21
مجموع الأصول	4868748710.62	4799559619.71
الأموال الخاصة	-2916193883.80	-2897749341.63
ديون ط الأجل	3638763940.17	3850862344.23
الأموال الدائمة	3566802251.60	3811188342.65
ديون ق الأجل	1082972691.91	826228149.57
مجموع الخصوم	4868748710.62	4799559619.71

الجدول:(04)جدول النتيجة الضافية ورقم الأعمال

	2017	2018
ن صافية	-198328439.11	19037098.32
رقم الأعمال	366780333.63	409926732.20

- **التحليل:**

وفق ميزان المراجعة والميزانية لاحظنا آن النتيجة الصافية لسنة 2017 كانت سالبة اما في سنة 2018 موجبة ، إما بالنسبة لرقم الأعمال فكان موجب خلال 2017 المقدر ب 366780333.63 وفي السنة الموالية 2018 قد تزايدت وقدرت ب 409926732.20دينار جزائري .

- هنا المدقق الداخلي يبدي رأيه بان مصلحة المالية والمحاسبة تتماشى و الموازنة التقديرية التي تهدف إلى حسن سير العمليات اليومية وبشكل صحيح وهي خطة تفصيلية وفق نظام الرقابة ، يعتبر هذا تقييم وأداء محفز لفاعلية النشاط في المؤسسة.

الفرع الثالث: مناقشة اختبار الفرضيات ونتائجها

1- اختبار الفرضية الأولى "الغاية من المراجعة الداخلية في المؤسسة

من خلال الأسئلة الشفوية وتقييم نظام المراجعة الداخلية بالمؤسسة تبين أن هذا النظام يضبط سير العملية الرقابية في ديوان الترقية والتسيير العقاري وهذا يدل على **صحة الفرضية**.

2- اختبار الفرضية الثانية " النظام الداخلي للمؤسسة والمحيط الخارجي من بين العوامل المؤثرة على المعلومة المحاسبية

قمنا بدراسة وتقييم عمليات التدقيق بالمؤسسة تبين أن ديوان الترقية و التسيير العقاري يخضع لنظام المراجعة الداخلي وإتباعه واحترامه للقوانين العامة وهذا يدل على **صحة الفرضية**.

3- اختبار الفرضية الثالثة "الهدف من المراجعة الداخلية لسلامة المعلومات المحاسبية

قمنا بدراسة ما هدف المراجعة الداخلية في تحسين المعلومات المحاسبية، وجدنا أن الإجراءات المدروسة الخاصة للتدقيق تساعد المدقق للتوصل إلى اكتشاف الأخطاء او التنبؤ بحدوث مخطر وكيفية تفاديه، وهذا يدل على **صحة الفرضية**.

النتائج :

بعدما قمنا بجمع المعلومات حول موضوع البحث، وبعد دراسة حالة في ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية ورقلة

- ✓ للديوان نظام مراجعة داخلية جيد ومحكم، وضع لاكتشاف الأخطاء بجميع الدوائر والمصالح ، وهذا من خلال ثبات صحة الفرضية الأولى.
- ✓ يخضع ديوان الترقية والتسيير العقاري إلى قوانين صارمة داخل خلية التدقيق الداخلي، وهذا تأكيد لصحة للفرضية الثانية.
- ✓ إن نظام المراجعة الداخلية يعتمده الديوان لبناء كل عملياته الرقابية والتوصل إلى معلومات محاسبية أكثر دقة وموضوعية،إمكانية المدقق في تفعيل الجودة والتحسين.

خلاصة الفصل الثاني:

تحتل المراجعة الداخلية دورا هاما في المؤسسة من خلال قيام المراجع بفحص وتدقيق المعلومات المحاسبية في إطار تحكمه مجموعة من المبادئ والمعايير المتعارف عليها، وترشده في عمله ليكون على أكمل وجه، وكذلك من خلال إتباع أساليب وإجراءات للخروج برأي فني محايد حول عدالة وصحة ومصداقية الوضعية المالية للمؤسسة.

ومن خلال دراستنا هذه حاولنا إسقاط الجانب النظري على الواقع بعرض مهام المراجع الداخلي بالمؤسسة، وكانت جل ملاحظتنا على مدى تأثير المراجع الداخلي على مصداقية المعلومة المحاسبية، وقد توصلنا إلى أن له دور مهم من خلال المهام التي يقوم بها وكذلك النصائح والإرشادات التي يقدمها من اجل الحصول على معلومات محاسبية ذات مصداقية وجودة عالية وتكون مفيدة لنجاح واستمرارية المؤسسة.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع دور المراجعة الداخلية في تحسين المعلومات المحاسبية، وذلك بإبراز المساهمة الفعالة التي تلعبها المراجعة الداخلية في تحسين مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وكذا الخدمات التي تقدمها المراجعة الداخلية في حماية أصول المؤسسة.

وانطلاقا من بحثنا، وجدنا إن المراجعة الداخلية هي تلك الوظيفة المستقلة التي تمارس بكل موضوعية وفي جميع مجالات وظائف المؤسسة، والتي ترمز بصفة عامة إلى فحص مدى صحة المعلومات المحاسبية التي تصل إلى المسؤوليين وتعمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية المعمول به في المؤسسة.

وبالتالي فان المراجعة الداخلية عبارة عن وظيفة يقوم بتأديتها موظفون داخل الشركة، وتتناول فحص انتقادي للإجراءات والسياسات وتقييمها، وإجراءات الرقابة الداخلية للتأكد من تطبيقها ومن سلامة مقومات الرقابة الداخلية، ومنه فان المراجعة الداخلية تبرز الآليات الأساسية لإعطاء الضمان لمستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال الرأي الفني المحايد الذي يصدر عن مدى صحة ودقة وعدالة تلك القوائم المالية، كما استخلصنا بان المعلومات أصبحت مصدرا رئيسا لحياة المؤسسة وديمومتها ولها تأثير على قدرتها في المنافسة، وإلقاء في مجال الأعمال لذلك تفيد هذه المعلومات بشكل كبير وفعال متخذي القرار، ومنه يجب على المؤسسة القيام بمراجعة العمليات المحاسبية وذلك من اجل التحسين في جودتها.

النتائج:

من خلال ما درسنا وما تم التطرق إليه توصلنا إلى النتائج التالية:

- يتضح مما تقدم أن المراجعة الداخلية هي إدارة او فريق من المستشارين أو الممارسين يقدمون خدمات مستقلة وموضوعية للمراجعة الداخلية، آو خدمات استشارية لإدارة المؤسسة تصمم بغرض إضافة قيمة وتحسين عملياتها
- كما وتساعد خدمات المراجعة الداخلية للمؤسسة في تحقيق أهدافها بتوفير مدخل منظم ومنطقي لتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والعمليات الرقابية، كما أنها مسئولة عن تحقيق أهدافها التي تشمل رقابة كفاية وفاعلية العمليات، وصحة وسلامة وبالتالي جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية.
- يجب أن يكون القائم بمهمة المراجعة الداخلية ذو كفاءة عالية وخبرة، ودرجة كبيرة من النزاهة .
- أصبحت المعلومات المحاسبية للمؤسسة في الوقت الحالي جزء لا يتجزأ من تركيبة المؤسسة ولا يمكن التسيير بدونها، إلا إن درجة فعاليتها او عدم فعاليتها هو ما يؤثر على تطور المؤسسة سواء بالسلب او بالإيجاب.
- إن التطور التقني الحالي جلب ثورة وتغيرات كبيرة في وسائل ووسائط وتقنيات نقل البيانات والمعلومات، حيث أثرت هذه الثورة التقنية تأثيرا مباشرا على مهنة المحاسبة والمراجعة على المستوى العالمي، الإقليمي والمحلي نتيجة للاستخدام الواسع للأنظمة المحاسبية و المراجعة عن طريق استخدام تقنيات متطورة، مما يفرض على من

يمارس هذه المهنة الاجتهاد اكثر من اجل مواكبة هذا التطور للوصول الى نتائج اكثر مصداقية وملائمة وفي وقت سريع، تساعد متخذي القرار في المؤسسة على اتخاذ قرارهم في الوقت المناسب.

التوصيات:

- ضرورة توعية الموظفين من قبل الإدارة العليا، وذلك من اجل تعاونهم مع المراجع الداخلي، أثناء أداء مهامه، وتغيير نظرتهم اتجاهه.
- العمل على تدعيم أركان ومقومات استقلالية المراجعة الداخلية لكي تتمكن من القيام بأداء مهامها على أكمل وجه لضمان تطبيق وتفعيل القرار.
- العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية وتفعيل دورها لما لها من اثر ايجابي في دعم إدارة المؤسسة وأحكام الرقابة على مختلف جوانب أدائها.
- تفعيل آليات الرقابة على إعداد وعرض القوائم المالية، وبالتالي على إنتاج المعلومات المحاسبية من خلال التأهيل المناسب للمراجعين وخاصة على المستوى الداخلي مع ضرورة التزام هؤلاء بالقيم الأخلاقية.
- التأكد من صحة المعلومات المحاسبية وفرض رقابة مستمرة على البيانات والإجراءات، عن طريق وضع نظم رقابة داخلية فعال يساهم في تسيير عملياتها، والتحقق من سلامة العمليات المحاسبية والوثائق المالية من حالات الأخطاء، الغش والإهمال.
- الاستمرارية في تنمية قدرات المراجعين الداخليين من خلال تكثيف وتنويع الدورات والنشرات المتعلقة لاكتسابهم مهارات متجددة في هذه موضوعات المراجعة والجودة.

آفاق الدراسة:

1- مساهمة نظام المعلومات في تحسين المعلومة المحاسبية .

2- اهمية تقرير المراجع الداخلي في تحديد مصداقية المؤسسة الاقتصادية.

3- دور المراجعة الداخلية في موثوقية القوائم المالية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- **المراجع باللغة العربية**

أولا: الكتب

1- حازم هاشم الالوسي، الطريق الى علم المراجعة والتدقيق ،دار النهضة العربية ليبيا 2003

2- زياد هاشم ، قاسم محمد إبراهيم الحبيتي، نظم المعلومات المحاسبية ، وحدة الحدباء للنشر والتوزيع، جامعة الموصل 2003

3- سيد عطاالله، نظم المعلومات المحاسبية ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان الأردن 2008

4- صلاح الدين عبد المنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية 2000

5- طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، المراجعة وتدقيق الحسابات،الساحة المركزية بن عكنزن الجزائر.

6- نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية،دار النشر والتوزيع عمان،2009

ثانيا: الرسائل والأطروحات

1- إبراهيم منانة، دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة لنيل شهادة ماستر قسم العلوم المالية والمحاسبة 2015

2- بلال برابح ، تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام المراجعة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية ، مذكرة ماستر 2017

3- جمال الدين سعيود، واقع تقييم المراجع الداخلي لنظام المراجعة الداخلية ، مذكرة ماجستير في في علوم التسيير تخصص مالية مؤسسة 2009

4- سعاد ضذري معمر ، دور المراجعة الداخلية في تقييم الاداء في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية بومرداس 2009

5- سليم كاتب، مساهمة محافظ الحسابات في تعزيز الثقة في نظام المراجعة الداخلية ، مذكرة لنيل شهادة ماستر قسم العلوم المالية والمحاسبة سنة 2019

6- فاتح غلاب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2011 ،

7- ماهر سالم أبو هداف ، تقييم مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات توزيع الوقود العاملة في قطاع غزة و مذكرة ماجستير ،2011

8- محمد امين متازون ، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر ، مذكر ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة الجزائر 2010

9- نسرين حشيشي ، دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية ، مذكرة ماجستير 2012

المقابلات:

1- مقابلة مع محاسب الديوان هشام براهيمي

2- مقابلة مع المدقق بالديوان تاقي الدين كبدي

المجلات:

1- فتحي طيطوش، مسؤولية محافظ الحسابات ، مجلة السياسة والقانون العدد 09 لسنة 2013

- **المراجع باللغة الأجنبية**

1. Al-Ajmi، Jasim.، "**Audit Firm، Corporate Governance، and Audit Quality: Evidence from Bahrain**"، Advances in Accounting، 2009. Available at: **www.elsevier.com/locate/adiac.**
2. Kenny Z. lin and hung chan، "**auditing standards in china- a comparative analysis with relevant international standards and Guidelines**"، the international journal of Accounting، vol.35، No.4(2000).

.

الملاحق

الملحق رقم 01:

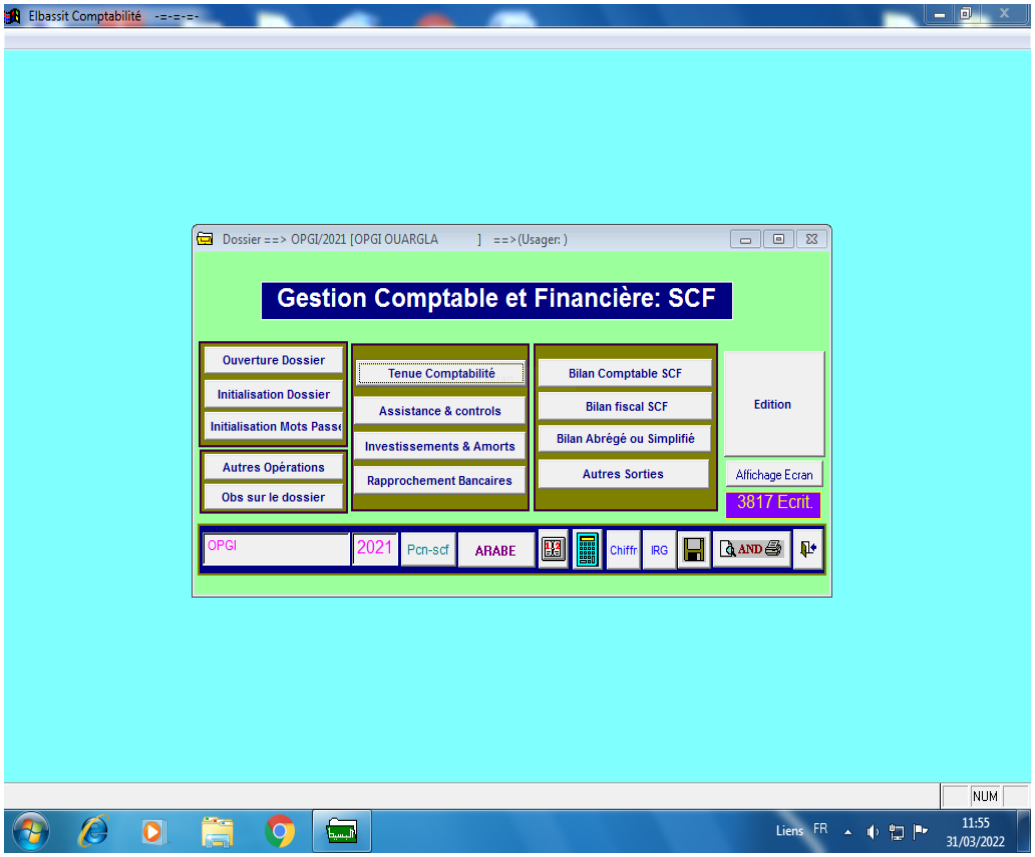

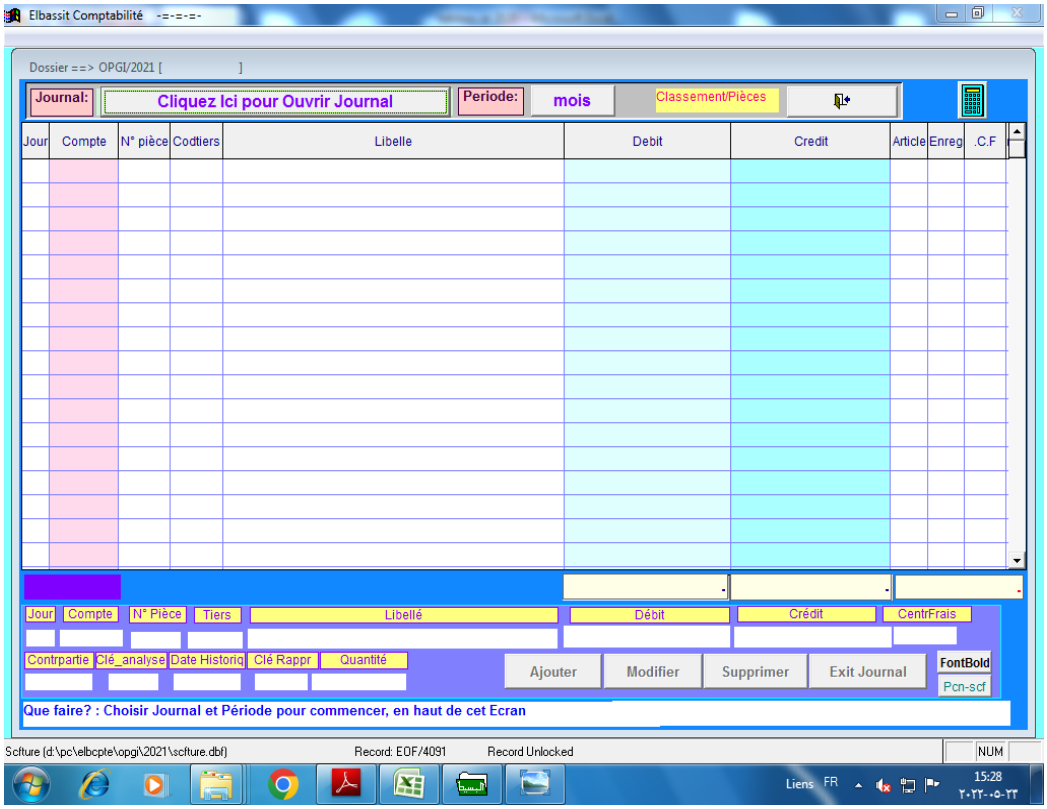

الملحق رقم 02:

المادة 9 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 27 شوال عام 1411 الموافق 12 مايو سنة 1991.

مولود حمروش

مرسوم تنفيذي رقم 91 – 147 مؤرخ في 27 شوال عام 1411 الموافق 12 مايو سنة 1991 يتضمن تغيير الطبيعة القانونية للقوانين الاساسية لدواوين الترقية والتسيير العقاري، وتحديد كيفيات تنظيمها وعملها

إن رئيس الحكومة،

– بناء على تقرير وزير التجهيز،

– وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 81 – 2 – 4 و116 الفقرة 2 منه،

– وبمقتضى الامر رقم 75 – 35 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 ابريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة،

– وبمقتضى الامر رقم 75 – 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 88 – 01 المؤرخ في 22 جمادى الاولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 25 المؤرخ في اول جمادى الاولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 المتضمن التوجيه العقاري،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 29 المؤرخ في 14 جمادى الاولى عام 1411 الموافق اول ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 30 المؤرخ في 14 جمادى الاولى عام 1411 الموافق اول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الاملاك الوطنية،

– وبمقتضى المرسوم رقم 85 – 270 المؤرخ في 23 صفر عام 1406 الموافق 5 نوفمبر سنة 1985 الذي يغير تنظيم دواوين الترقية العقارية وتسييرها في الولاية وعملها،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : تغير دواوين الترقية والتسيير العقاري القائمة عند تاريخ سريان مفعول هذا المرسوم والمدرجة في القائمة الملحقة، في طبيعتها القانونية الى مؤسسات عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري.

تخضع هذه المؤسسات التي تدعى في صلب النص "دواوين الترقية والتسيير العقاري" للقوانين والتنظيمات المعمول بها ولأحكام هذا المرسوم.

الفصل الاول

احكام عامة

المادة 2 : تتمتع دواوين الترقية والتسيير العقاري بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وتعد تاجرة في علاقاتها مع الغير وتخضع لقواعد القانون التجاري.

المادة 3 : يمكن دواوين الترقية والتسيير العقاري ان تمارس نشاطاتها على مستوى التراب الوطني. ومقرها الرئيسي هو المقر المشار اليه في الملحق المذكور في المادة الاولى اعلاه.

المادة 4 : في اطار تجسيد السياسة الاجتماعية للدولة، تتولى دواوين الترقية والتسيير العقاري ترقية الخدمة العمومية في ميدان السكن لاسيما بالنسبة للفئات الاجتماعية الاكثر حرمانا. وتكلف فضلا عن ذلك، على سبيل التبعية بما يلي :

– ترقية البناءات.

– الاتابة عن اي متعامل في الاشراف على المشاريع المسندة اليه.

– الترقية العقارية.

– عمليات تادية الخدمات قصد ضمان ترميم الاملاك العقارية واعادة الاعتبار اليها وصيانتها،

– كل عملية تتوخى تحقيق مهامها.

المادة 5 : تخول دواوين الترقية والتسيير العقاري، فضلا عن ذلك تسيير الاملاك العقارية المسندة لها. تحدد اتفاقية نموذجية شروط وكيفيات التكفل بهذه المهمة وتوضح بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالسكن.

المادة 6 : تكلف دواوين الترقية والتسيير العقاري في ميدان التسيير العقاري، بما يلي :

– تاجير المساكن والمحلات ذات الاستعمال المهني والتجاري والحرفي، او التنازل عنها،

– تحصيل مبالغ الايجار والاعباء المرتبطة بالايجار وكذا ريوع التنازل عن الاملاك العقارية التي تسيرها،

– المحافظة على العمارات وملحقاتها قصد الابقاء عليها باستمرار في حالة صالحة للسكن،

– اعداد جرد للعمارات المكونة للحظيرة العقارية التي تسيرها، وضبطه ومراقبة وضعية النظام القانوني لشاغلي الشقق والمحلات الكائنة بهذه العمارات،

– تنظيم جميع العمليات التي تستهدف الاستعمال الامثل للمجمعات العقارية التي تسيرها وتنسيق ذلك،

– ضمان تسيير جميع الأملاك التي الحقت بها او سوف تلحق بها، حسب شروط خاصة، في اطار وحدوية قواعد تسيير الممتلكات العقارية،

– كل العمليات الاخرى التي تندرج في اطار التسيير العقاري.

الفصل الثاني
التنظيم والعمل

المادة 7 : يدير دواوين الترقية والتسيير العقاري مجلس ادارة ويشرف عليه مدير عام.

المادة 8 : يتشكل مجلس الادارة من :

– اربعة (4) خبراء يقترحهم الوزير المكلف بالسكن،

– خبيرين (2) يقترحهما الوزير المكلف بالمالية،

– خبيرين (2) يقترحهما الوزير المكلف بالجماعات المحلية.

يشارك المدير العام في اجتماعات مجلس الادارة بصفة استشارية ويتولى ايضا امانة المجلس.

يمكن مجلس الادارة ان يستعين بكل شخص بحكم كفاءته ومن شانه ان يفيده في المسائل المدرجة في جدول الاعمال.

ينتخب رئيس مجلس الادارة من طرف نظرائه لمدة مهمته.

المادة 9 : يتقاضى اعضاء مجلس الادارة تعويضات حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 10 : يعين اعضاء مجلس الادارة بمقرر من الوزير المكلف بالسكن لمدة ثلاث (3) سنوات، وفي حالة توقف اي عضو من الاعضاء يعوض بالاشكال نفسها وذلك الى غاية انتهاء المهمة.

المادة 11 : يتداول مجلس الادارة طبقا للقوانين والانظمة المعمول بها ويصادق على ما يلي :

1 – مشروع نظامه الداخلي،

2 – برنامج عمل الديوان،

3 – النظام الداخلي للديوان،

4 – القروض والمصادقة على المخطط السنوي لتمويل الديوان،

5 – القواعد العامة لاستعمال الاموال القابلة للتصرف وتوظيف الاموال الاحتياطية،

6 – قبول الهبات والوصايا،

7 – اقتناء العقارات وتأجيرها والتصرف فيها وتبادل الحقوق المنقولة والعينية،

8 – الشروط العامة لابرام الصفقات والعقود والاتفاقات والاتفاقيات والصفقات الأخرى التي يكون الديوان فيها طرفا ملتزما،

9 – المسائل المرتبطة بالقانون الاساسي وشروط التوظيف ودفع الاجور وتكوين المستخدمين،

10 – الحصائل وحسابات النتائج واقتراحات تخصيص النتائج،

11 – وبصفة عامة، كل القضايا التي يعرضها عليه المدير العام والتي من شانها تحسين تنظيم الديوان وعمله والتشجيع على تحقيق اهدافه.

يعين مجلس الادارة محافظا للحسابات ويحدد مرتبه.

المادة 12 : يجتمع مجلس الادارة باستدعاء من رئيسه كلما اقتضت مصلحة الديوان ذلك، اربع (4) مرات في السنة على الاقل.

كما يتعين على الرئيس دعوة المجلس للانعقاد بناء على طلب من ثلثي/ اعضائه على الاقل.

لاتصح مداولات مجلس الادارة قانونا الا بحضور ثلثي اعضائه على الاقل.

في حالة عدم اكتمال النصاب، يعقد اجتماع اخر بعد اجل ثمانية (8) ايام ويتداول المجلس حينئذ قانونا مهما يكن عدد الاعضاء الحاضرين.

يصوت على القرارات بأغلبية الاعضاء الحاضرين وفي حالة تعادل الاصوات، يرجح صوت الرئيس. وتدون مداولات مجلس الادارة في محاضر وتسجل في سجل خاص يوقع عليه رئيس المجلس وترسل محاضر الجلسات خلال اجل مدته خمسة عشر (15) يوما الى الوزير المكلف بالسكن واعضاء مجلس الادارة.

المادة 13 : يصادق الوزير المكلف بالسكن بمقرر على الهيكل التنظيمي للديوان بناء على اقتراح مجلس الادارة.

المادة 14 : يتولى مديرية الديوان مدير عام.

المادة 15 : يعين المدير العام للديوان بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالسكن ولا يمكن تعويضه الا بالاشكال نفسها.

المادة 16 : يتولى المدير العام ما يلي :

– يمثل الديوان ازاء الغير ويمكنه ان يوقع على جميع الوثائق التي تلزم الديوان،

– يسهر على تحقيق الاهداف المرسومة للديوان ويضمن تنفيذ قرارات مجلس الادارة،

– يضمن سير المصالح ويمارس السلطة السلمية على جميع مستخدمي الديوان. ويعين المستخدمين ويعزلهم حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم الجاري به العمل،

– يقوم بالاعمال التحفظية ويمارس الدعاوى القضائية،

– يعد الجداول التقديرية للايرادات والنفقات، ويقدمها للمصادقة عليها من طرف مجلس الادارة،

– يعد الحصيلة وحسابات النتائج ويقدمها للمصادقة عليها من طرف مجلس الادارة،

– يبرم كل صفقة أو عقد أو اتفاقية أو اتفاق في اطار التنظيم المعمول به،

– يعرض في نهاية كل سنة مالية تقريرا سنويا عن النشاط مرفقا بالحصائل وحسابات النتائج ويرسله الى السلطة الوصية بعد المصادقة عليه من مجلس الادارة،

– يعد النظام الداخلي للديوان ويقدمه للمصادقة عليه من مجلس الادارة ويسهر على احترامه.

الفصل الثالث

احكام مالية

المادة 17 : تفتح السنة المالية في اول يناير وتقفل في 31 ديسمبر من كل سنة.

المادة 18 : تمسك المحاسبة على الشكل التجاري طبقا للقوانين والانظمة الجاري بها العمل.

الفصل الرابع

احكام ختامية

المادة 19 : تلغى احكام المرسوم رقم 85 – 270 المؤرخ في 5 نوفمبر سنة 1985 المذكور اعلاه والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 20 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 27 شوال عام 1411 الموافق 12 مايو سنة 1991.

مولود حمروش

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
شكر وعرفان	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال والرموز	VII
قائمة الملاحق	VII
مقدمة	أ
الفصل الاول:الجوانب النظرية والتطبيقية	
مقدمة الفصل الأول	6
المبحث الأول: الاطار النظري للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين المعلومات المحاسبية	7
المطلب الأول: ماهية المراجعة الداخلية	7
المطلب الثاني: جودة المعلومات المحاسبية	18
المطلب الثالث:مساهمة المراجعة في تحسين المعلومات المحاسبية	21
المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول الموضوع	24
المطلب الأول: قراءة في بعض الدراسات السابقة	25
المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.	29
خلاصة الفصل الأول	
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية والنظرية	
مقدمة الفصل الثاني	32
المبحث الأول: عام للمؤسسة محل الدراسة "ديوان الترقية والتسيير العقاريOPGI "	33
المطلب الاول: تعريف بالمؤسسة محل الدراسة و هيكله التنظيمي	33
المطلب الثاني :أهداف والتزامات ديوان الترقية و التسيير العقاري لورقلة OPGI .	39
المبحث الثاني: تقييم المراجعة الداخلية ومامدى دورها في تحسين المعلومات المحاسبية	41
لمطلب الأول: أدوات ووسائل الرقابة الداخلية المطبقة في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGJ)	41

المطلب الثاني: دور المراجعة الداخلية في تحسين المعلومات المحاسبية	42
المطلب الثالث : اعداد تقرير المراجع الداخلي في مؤسسة اليوان والتسيير العقاري OPJI ورقلة	47
خلاصة الفصل الثاني	57
الخاتمة	59
قائمة المراجع	62
الملاحق	64
الفهرس	81